



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

Issue No. 248 May & June 2022

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 248 - أيار وحزيران (مايو ويونيو) 2022

مستجدات الوضع الاقتصادي وبيئة الأعمال في العالم العربي والعالمي



■ "العمران العربي" تحاور وزير التنمية الاجتماعية
الاردني أيمن الهفاج
■ بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية: انخفاض
النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار في دول "اليورو"

■ اتحاد الغرف العربية.. تعزيز العلاقات الاقتصادية
مع البلدان العربية والانجبية
■ اتحاد الغرف العربية يطلق من بيروت مبادرة "العيش
باستقلالية" بحضور رسمي لبناني وعربي حاشد

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الرئيس الفخري
عدنان القصار

الرئيس
عبدالله المزروعى
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



شباب الطيب
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هشام السوبايط
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عجلان بن عبد
العزیز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد ابو الهدى
اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيع
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



هل البلدان العربية بهنأى عن موجة التضخم العالمية؟!



بانقطاع جزئي لإمدادات الطاقة، ما يهدد نموها الاقتصادي. وترتفع مخاطر الركود مع ارتفاع نسب الاعتماد على صادرات الطاقة الروسية، ويأتي الاقتصاد الألماني وهو أقوى اقتصاد أوروبي في مقدمة الدول التي قد تدخل في ركود اقتصادي. ونظرا لأهمية القارة الأوروبية للتجارة العالمية والاستثمار، فإن الدول المرتبطة بها والقريبة منها ستتأثر أيضا بتراجع النشاط الاقتصادي الأوروبي. وهذا يفسر إلى حد كبير جزءا من تراجع معدلات اليورو إلى مستويات قريبة وربما أقل من الدولار في الأشهر المقبلة. ستسجل أعلى معدلات التراجع الاقتصادي في أوكرانيا وسينكمش الاقتصاد الروسي، بسبب العقوبات الاقتصادية، والذي سيؤثر بدوره في معدلات النمو الاقتصادي في دول آسيا الوسطى.

ويبدو أن هناك تشابها كبيرا بين التضخم الحاصل هذه الأيام وتضخم سبعينيات القرن الماضي. ويأتي جزء كبير من التضخم الحالي، بسبب صدمة العرض الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء وبعض المدخلات الأساسية ومعضلات شبكات التوريد. وقد حدث تضخم السبعينيات بشكل أساسي نتيجة لصدمة العرض، واستمر عدة أعوام وتم كبحه برفع معدلات الفائدة وفرملة الاقتصادات العالمية الكبرى. وستعود المصارف المركزية - الأكثر خبرة ومهارة واستقلالاً من السابق - إلى تشديد السياسات النقدية مجددا للتصدي لمعضلة التضخم. ومن المرجح ألا تنجح هذه السياسات في خفض معدلات التضخم حتى تدخل اقتصادات كبرى في ركود، ما سيفقد إلى آثار سلبية ملموسة على التجارة والاستثمار العالمي. وعموما فإن ارتفاع معدلات التضخم الأساسي فوق مستويات 4 في المائة سيؤدي إلى سياسات تشدد مالي ونقدي تؤدي بالتالي إلى الدخول في ركود اقتصادي. وكلما ارتفعت معدلات التضخم ارتفعت مخاطر الدخول في ركود اقتصادي في وقت لاحق.

ونظرا لمستويات الديون الوطنية المرتفعة، فإن أي رفع لمعدلات الفائدة سيدفع تكاليف خدمة الديون في الدول المتقدمة إلى مستويات غير مسبوقة ويحد بالتالي من قدراتها على التوسع المالي والتعامل مع الركود الاقتصادي.

من جهة أخرى سيتراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، كما ستواجه الدول النامية مرتفعة المديونية الأجنبية من مخاطر مالية جمة وتجد صعوبات بالغة في تسديد التزاماتها. أما ارتفاع أسعار الطاقة فسيصب في مصلحة منطقة الخليج ومن بينها المملكة، وستفوق منافع ارتفاع أسعار الطاقة تكاليف ارتفاع أسعار المواد الأولية والأغذية والواردات بشكل عام. لهذا من المرجح أن تكون المنطقة من الأماكن القليلة الأقل تأثرا بتراجع الأوضاع الاقتصادية العالمية.

عبدالله المزروعى

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

فيما العالم ما يزال يللمل جراحه جزأ الأثار الكارثية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فإذا بحرب أوكرانيا ونتائجها تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي والعربي، حيث يعيش العالم اليوم أعلى موجة تضخم لم يشهد لها مثيل منذ عقود عديدة، جزأ ارتفاع أسعار

الطاقة والمواد الغذائية والمعادن وتراجع إمدادات عديد من المدخلات المهمة كالشرايح الإلكترونية والأسمدة، وبننتيجة ذلك بدأت التطلعات الاقتصادية تميل إلى التشاؤم، مع التخوف من تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات هشة وزيادة معدلات التضخم. وخفضت معظم التطلعات الاقتصادية توقعاتها السابقة للنمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات منخفضة.

وحذر البنك الدولي أخيرا من ارتفاع مخاطر الركود التضخمي أو الركود المصحوب بالتضخم، حيث كان توقع البنك الدولي في بداية العام الحالي أن يصل معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 4.1 في المائة 2022، ولكنه عاد أخيرا وخفض توقعاته إلى 2.9 في المئة. ويقبل هذا المعدل كثيرا عن نظيره العام الماضي البالغ 5.7 في المئة. وستكون معدلات النمو في الدول المتقدمة أقل من هذا المعدل بقليل، أما الدول النامية بشكل إجمالي فستسجل معدلا أعلى بقليل. ولا يقتصر تراجع تطلعات نمو النشاط الاقتصادي العالمي على هذا العام بل يمتد للعامين القادمين، اللذين سيسجلان معدلات نمو قريبة من المعدل الحالي. ويأتي تراجع التطلعات بشكل طبيعي نتيجة للأثار السلبية التي خلفتها أزمة كورونا والحرب الأوكرانية، التي عطلت نسبا لا يستهان بها من الأنشطة الاقتصادية وتدفقات الاستثمار والتجارة العالمية.

وستتراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، ولكن ستظهر بشكل أقوى في بعضها. ومن المتوقع أن تعاني دول عديدة ركودا اقتصاديا وانخفاضاً ملموساً في معدلات النمو الاقتصادي. وسيولد بالتأكيد هذا الانخفاض كثيرا من الأثار السلبية على معيشة السكان، ما سيرفع مخاطر القلاقل السياسية وعدم الاستقرار في عدد من البلدان. وما يحدث في دولة مثل سريلانكا مثال على أثار التراجع الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الغذاء. وستعاني عديد من البلدان منخفضة الدخل من معضلات حقيقية في توفير قدر كاف من الغذاء لسكانها، وذلك لتراجع قدراتها في دفع تكاليف الاستيراد العالية.

تواجه بعض الدول المتقدمة، خصوصا الأوروبية مخاطر مرتفعة

السعودية.. اقتصاد قوي ضمن
الاقتصادات المتقدّمة



42

أيمن المهفلج لـ "العمران العربي":
التعليم طريق عبور البلدان العربية
نحو التطور والرفاه والتنمية



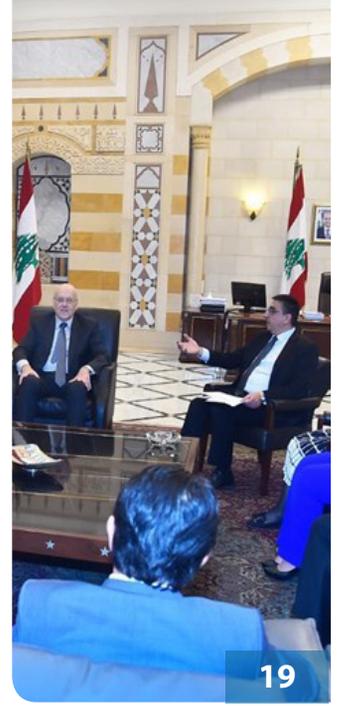
37

لقاء لـ "العمران العربي" مع
وزيرة التضامن الاجتماعي في
مصر نيفين القبّاج



34

خالد حنفي: ضرورة الاهتمام
بالطاقات الشابة واحتضان
العقول والادخلة العربية



19

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

مستجدات الوضع الاقتصادي وبيئة الأعمال
في العالم العربي والعالمي

9

نشاط الاتحاد

- اتحاد الغرف العربية يطلق من بيروت مبادرة "العيش
باستقلالية" بحضور رسمي لبناني وعربي حاشد 19
- نشاطات وجولات بارزة للاتحاد الغرف العربية بهدف تعظيم
العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية والأجنبية 23

مبادرات

- اتحاد الغرف العربية يشارك في إطلاق مبادرة "جُسر"
للحد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية 33

مقابلة

- لقاء لـ "العمران العربي" مع وزيرة التضامن الاجتماعي
في مصر نيفين القبّاج 34
- "العمران العربي" تحاور وزير التنمية الاجتماعية
الأردني أيمن المهفلج 37



العدد 248 - أيار وحزيران (مايو ويونيو) 2022
Issue No. 248 May & June 2022

العمران العربي تصدر عن اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

بسبب الحرب الروسية -
الأوكرانية: انخفاض النمو
الاقتصادي وارتفاع الأسعار في
دول "اليورو"



51

الغرفة العربية اليونانية تنظم
لقاء العمل "مصر - اليونان"
لتعزيز العلاقات الاقتصادية



49

اقتصاد عربي

42 السعودية.. اقتصاد قوي ضمن الاقتصادات المتقدّمة

غرف مشتركة

- 49 ■ الغرفة العربية اليونانية تنظم لقاء العمل "مصر - اليونان" لتعزيز العلاقات الاقتصادية
- 51 ■ بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية: انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار في دول "اليورو"

55

أخبار

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

نظرة على مستجدات الوضع الاقتصادي وبيئة الأعمال في العالم العربي والعالمي

إعداد: اتحاد الغرف العربية - قسم البحوث الاقتصادية



يشهد مجتمع الأعمال حالياً تغيرات كبيرة تستدعي الوقوف عليها وخاصة بعد ما حدث منذ بدأت جائحة فيروس كورونا المستجد والتي أُلقت الضوء على أهمية تبني أنظمة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة. وأصبح من الضروري التركيز على عملية التنمية الاقتصادية من منظور آخر، ليشمل الجوانب الاجتماعية والانسانية ويهتم بالنمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وليس كهدف في حد ذاته. وأصبح الاهتمام بالبيئة أمراً ضرورياً وليس رفاهية، لما لها ولاستدامتها من عائد إيجابي على الاقتصادات والمجتمعات. ومن الضروري أيضاً الاهتمام بتبني مؤشرات تعكس كلا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنمو.

لآخر تقرير صادر من قبل صندوق النقد الدولي، فإن نمو الاقتصاد العالمي سيكون ضعيفا عام 2022 نسبيا مقارنة بما تم توقعه في عام 2021 وذلك بسبب:

- ارتفاع اسعار الطاقة.
- ارتفاع كبير في اسعار السوق العقاري وتعرضه لانكماش،

يمر العالم حالياً بتغيرات محورية كبيرة والتي تقوم بشكل رئيسي على الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي وتبني التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كداعم رئيسي لعملية التنمية بجانب استراتيجيات التنمية المستدامة.

وتلعب تبعات جائحة فيروس كورونا دوراً كبيراً كعمق رئيسي لعملية العولمة والتحرر التجاري وغيرها، والجدير بالذكر انه طبقا



تأثير الهستجات العالمية على الاقتصاد العربي

- يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي إلى تحسن اوضاع الدول العربية في النصف الثاني من عام 2021 وأنها تعافت بشكل جيد خلال هذه الفترة، ولكنها ما زالت مهددة بانخفاض في معدلات النمو نتيجة للأثار الاقتصادية العالمية والمخاطر السياسية الموجودة بالمنطقة.
- ومن المتوقع ان تستفيد البلدان المصدرة للنفط والغاز الطبيعي من التغيرات العالمية وارتفاع اسعار الطاقة مما سيحدث انتعاشا لتلك الدول.
- وعلى النقيض هناك مخاطر كبيرة تواجه الدول المستوردة للنفط والغاز الطبيعي، والتي لا بد ان تسعى بشكل أكبر لعمل تغيرات هيكلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والسعي لتنوع مصادره وتبني التكنولوجيا الحديثة كمهرب من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي والنمو.

الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بات تطوير آليات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الآونة الاخيرة من أهم أولويات صانعي القرار في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية. كما

وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وما تمثله تلك الدولتين من تأثير على الاقتصاد العالمي.

- تعطل في سلاسل الإمداد وانخفاض معدلات الاستهلاك الخاص.

- استمرارية الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العسكري بين روسيا وأوكرانيا.

لذا يتجه العالم نحو سياسات مالية ونقدية انكماشية من أجل تقليل الضغوط التضخمية، فيما هناك حاجة أساسية لتعزيز التعاون الدولي وسياسات الحماية الاجتماعية والبيئية.

• تشير توقعات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي إلى انخفاض معدل نمو الناتج العالمي في عامي 2022 و2023 مقارنة بعام 2021.

• تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الصيني وما سينتج عنه من توترات في سلاسل الامداد العالمية وزيادة معدلات التضخم.

• من أهم الحلول التي اشار إليها التقرير هي تكوين التكتلات الاقتصادية التي تدعم بعضها البعض.

• لا بدّ على الدول العربية من زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري والتكامل فيما بينها لتقليل المخاطر الاقتصادية المتوقعة.

خلق فرص العمل، ولكن هذا يرتبط إلى حد كبير بقدرة البلدان على استعادة القوة العاملة المتاحة لاستيعاب ما يسمى بـ "تمحور الوظائف"

على مستوى الدول العربية، هناك تجارب متنوعة في دفع عجلة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الإمارات

- حصلت الإمارات على لقب أفضل دولة إقليمية في تصنيف الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2020، فضلاً عن استعدادها للاستثمار الأمثل في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

- تضع الإمارات العربية المتحدة نفسها في طليعة الثورة الصناعية الرابعة من خلال استثماراتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الدولة ممثلة في وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد لتنفيذ استراتيجية متكاملة تهدف إلى استخدام هذه التقنيات لضمان جودة وفعالية الخدمات الحكومية، بل والاعتماد عليها كلياً في توفير الخدمات الحكومية بنسبة 100%، مما يساعد على توفير حوالي 50% من تكلفة تقديم تلك الخدمات.

- قامت الدولة بتدشين منصة CodeHub والتي تتضمن 24 مشروعاً في مجال الذكاء الاصطناعي ذلك لتسريع عملية التحول الرقمي بشكل كامل.

السعودية

- في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تتجه الدولة بكل خطى ثابتة نحو امتدة الخدمات، ذلك من خلال سلسلة من البرامج والمبادرات آخرها:

- الإعلان عن مشروع "نيوم" وهو مشروع لأكبر مدينة ذكية مبنية على أساس الطاقة النظيفة في العالم.

- ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع 500 مليار دولار وسيشمل تسعة مجالات استثمارية مخصصة للطاقة والمياه والنقل والتكنولوجيا الحيوية والغذاء والتكنولوجيا والعلوم الرقمية والتصنيع

ظهر مصطلح "الذكاء التكيّفي" مؤخرًا، والذي يشير إلى تمكين الشركات من انجاز الأعمال التجارية من خلال تحليل البيانات وربطها بعلم القرار والتكنولوجيا، وقد حُصص لذلك العديد من الاستراتيجيات والاستثمارات، ذلك بالإضافة الى اهتمام المؤسسات الدولية سواء على الصعيد البحثي او التمويلي، وذلك نظراً لدور تقنيات التكنولوجيا المتزايدة في:

- دفع النمو الاقتصادي
- تحسين القدرات التنافسية في الأسواق من خلال تخفيض تكلفة المعاملات

- تحسين القدرة على الوصول للمعلومات وخصائص ومتطلبات الأسواق داخلياً وخارجياً

- تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ذلك في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في خلال وفيما بعد الجائحة.

- وفيما يتعلق بالإنتاجية على مستوى العالم
- فمن المتوقع أن تشهد السنوات الخمس إلى السبع القادمة زيادة مستويات الإنتاج العالمية بحوالي 15.7 تريليون دولار في عام 2030، مما سيزيد مستويات الإنتاج العالمي بنسبة 14% عن المستوى القياسي الحالي - أو 1.2 % نمو سنوي- بما يجعل اتجاه الرقمنة من أهم الفرص الاستثمارية في مجتمع بيئة الأعمال في الفترة المقبلة.

- فيما يتعلق بفرص العمل بسبب رقمنة الوظائف، توقعت الدراسات أن استخدام التقنيات الجديدة سيؤدي إلى:

- خلق حوالي 97 مليون فرصة عمل جديدة في المؤسسات المتوسطة والكبيرة على مدى السنوات الخمس المقبلة التي تغطي 15 قطاعاً اقتصادياً.

- من المؤكد أن تكون الوظائف الجديدة وظائف تتطلب مهارات عالية بما فيه مهارات التفكير التحليلي

- ولكن من ناحية أخرى، من المتوقع فقدان 85 مليون وظيفة نمطية ومنخفضة المهارة.

- 50% من العاملين الجدد المستقطبين في مجالات الذكاء الاصطناعي هم من صناعات جديدة.

مما سبق، يتضح أن التأثير الكلي قد يكون لصالح المزيد من

الحكومة للذكاء الاصطناعي 2020، حلت الامارات العربية المتحدة المركز 16 عالمياً، والسعودية في المركز 38، والبحرين 43، وعمان 48، والكويت 54، ومصر 56، وتونس 69، والأردن 79.

ولكن تظل التقنيات الرقمية متواضعة في معظم بلدان المنطقة حيث تعاني المنطقة من فجوة رقمية تتركز على ثلاث ثغرات أساسية:

1. ضعف البنية التحتية لشبكات الرقمنة التي تدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي.

2. عدم مرونة البيئة التشريعية حيث يتعين على معظم الدول العربية تحديث تشريعاتها.

3. انتشار الأمية، خاصة في الدول العربية ذات الدخل المنخفض، حيث يعتبر نقص المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم العوامل المساهمة في توسيع الفجوة.

العولمة الاستهلاكية والإنتاجية والتوازن بين سلاسل الإنتاج المحلية والإقليمية والعالمية

شهد العالم في السنين الماضية انتعاش حركة العولمة الاستهلاكية حيث أصبح العالم قرية صغيرة وأصبح لدى المستهلك الفرصة للحصول على اي سلعة مهما كان بُعد المسافة عن الدولة المنتجة للسلع، وفي ظل التحول التكنولوجي وانتشار الانترنت ارتفعت معدلات العولمة الاستهلاكية بين دول العالم وتشابهت الثقافات والعادات الاستهلاكية، فتشير جميع التقارير العالمية ومنها تقرير الأونكتاد حيث يشير التقرير لارتفاع معدلات التجارة العالمية سواء في السلع او الخدمات ومن المتوقع استمرار ذلك في السنين القادمة.

والجدير بالذكر انه في ظل جائحة كورونا التي ظهرت في اواخر عام 2019 والتي أثرت سلباً بشكل كبير على معدلات التجارة العالمية والتي انخفضت بسبب اغلاق بعض الدول حدودها في محاولة للسيطرة على معدلات الاصابات الناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد.

المتقدم والإعلام والإنتاج ووسائل الإعلام والترفيه والحياة.

• في إطار هذا المشروع، سنبذل الجهود لتطوير حلول التنقل الذكي وآليات القيادة الذاتية لخدمة الحجاج بالحرم المكي الشريف وتوفير السيارات والطائرات ذاتية القيادة.

ولكن لا بد من مراعاة الأثر السلبي على سوق العمل حيث انه على سبيل المثال، هناك أكثر من 1.4 مليون سائق خاص ومئات الآلاف من سائقي سيارات الأجرة العامة ، ومعظمهم سيكونون زائدين عن الحاجة بمجرد أتاحه السيارات ذاتية القيادة.

البحرين

احتلت البحرين المركز الثالث عربياً والـ 43 عالمياً في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي 2020 نتاج جهود الدولة بصدد هذا الشأن حيث:

• وقع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي مذكرة تفاهم لإطلاق مبادرة مشتركة هي الأولى من نوعها لبناء مركز بيانات إقليمي جديد في مملكة البحرين، حيث تهدف الاتفاقية، الموقعة في 1 سبتمبر 2021، إلى إطلاق مركز بيانات يركز على تأمين وتعزيز أمن البيانات ومبادرات التحول الرقمي في الدول العربية جميعاً.

• وبحلول نهاية عام 2020، باتت حكومة البحرين توفر حوالي 504 خدمة إلكترونية: 391 خدمة عبر البوابة الوطنية، و16 عبر منصات الخدمة الذاتية الإلكترونية، و97 عبر تطبيقات الهواتف الذكية.

• كما ساعدت الخدمات الإلكترونية الحكومة على خفض التكاليف التشغيلية بنسبة 82%، مما أتاح للمستخدمين إكمال معاملاتهم عبر الإنترنت بنسبة 76% أسرع وأكثر كفاءة بنسبة 69% من الطرق التقليدية، وكل ذلك دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمة.

• في عام 2020، تمت إعادة هندسة 82 خدمة إلكترونية تغطي 6 قطاعات و15 جهة حكومية لتصبح أكثر تقدماً وكفاءة.

عموماً، شهد العالم العربي تطوراً سريعاً وملحوظاً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية، حيث على مستوى الدول العربية، وفقاً لمؤشر جاهزية

الدول والمشاركة في عمليات التصنيع من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو كبيرة.

الوضع العربي

تشير التقارير الصادرة مؤخراً إلى نقص معدلات النمو الاقتصادي عربياً والجدير بالذكر أن نسبة الانفتاح التجاري في المنطقة العربية تبلغ %87، ولكن النصيب الأكبر من هذه النسبة يتمثل في المنتجات البترولية والتي تمثل حوالي %45 من إجمالي الصادرات العربية مقارنة بالمتوسط العالمي للصادرات البترولية والذي يبلغ %12 كما أن الواردات العربية من السلع الغائبة هي أعلى من المتوسط العالمي بـ %5. ويمثل نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إجمالي حجم التجارة العالمي %4.8 في عام 2017.

ومن هنا يستدعي الوضع التكامل التجاري والربط العربي وتكوين كتل صناعي يساهم في سلاسل الإمداد العالمية ويدعم النمو الاقتصادي العربي.

في ظل تدهور الاحوال التجارية الناتجة عن إعاقة نقل البضائع بسبب تفشي الجائحة، ارتفعت معدلات التضخم في كثير من الدول نتيجة لنقص كبير في السلع وإعاقة سلاسل التوريد العالمية كما هو مشار إليه في الرسم البياني التالي، مما استدعى مطالبة بإعادة التوازن بين سلاسل الانتاج العالمية وسلاسل الانتاج المحلي بحيث تتمكن الدول من المشاركة في الانتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم.

تعتبر العولمة الانتاجية هي عولمة الاسواق وسلاسل الإمداد بحيث تتطلب مشاركة الدول بجزء ما في مراحل الإنتاج والمشاركة في سلاسل التوريد وعدم اقتصر الدول على الاستهلاك للسلع المصنعة في مراكز التصنيع عالمياً مثل دول شرق آسيا والدول الأوروبية.

تتطلب العولمة الإنتاجية تكوين ومساعدة الشركات الأكثر قدرة على تجزئة عملياتها دولياً، وتحديد موقع كل مرحلة من مراحل الإنتاج في البلد حيث يمكن القيام بذلك بأقل تكلفة،

لنقل الأفكار للمنتجات الجديدة والطرق الجديدة لصنع المنتجات في جميع أنحاء العالم، لا بد من تبني صناعات بداخل



التحرير التجاري والتعاون عبر الحدود ودعم التجارة العربية البينية

من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التبادل التجاري العربي البيني والوصول بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى المستوى المرجو وتحقيق الاتحاد الجمركي العربي الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر القمة العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2009 لابد من العمل على عدة محاور:

- تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة العربية البينية.
- تفعيل آلية ملزمة للدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتفعيل وتحقيق دور المنطقة التجارية العربية.
- وضع آلية واعتمادها من أجل المعالجات التجارية ووضع قواعد التعاملات وفض النزاعات التجارية.
- وضع قواعد حماية المنافسة ومنع الاحتكارات في الدول العربية.
- توقيع اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية.
- تحرير التجارة الخدمية بين الدول العربية.
- إطلاق الاتحاد الجمركي العربي.
- تفعيل الاتفاقيات العربية الأخرى مثل اتفاقية اغادير واتفاقية الكوميسا والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

التحول الهيكلي وتبني انظمة اقتصادية أكثر استدامة

- يعد التحول الهيكلي من الاحتياجات الضرورية لمساعدة الاقتصادات العربية في تحقيق تنمية شاملة وأكثر مرونة، ويقوم التحول الهيكلي على العديد من العوامل مثل:
- العولمة والانفتاح التجاري وزيادة معدلات التجارة العربية البينية وزيادة معدلات المشاركة العربية في سلاسل الانتاج والتوريد العالمية.

ومن الضروري بمكان تحقيق التكامل العربي في عمليات التصنيع وخاصة الصناعات التحويلية مع التركيز على نسبة القيمة المضافة لكل دولة عربية، ومن أهم الصناعات التي تستوجب التكامل هي صناعة الاسمنت، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الدواء، وصناعة الأسمدة، وصناعة السكر، وصناعة النسيج والملابس الجاهزة، وصناعة البتروكيماويات والايثيلين. ومن شأن ذلك المساهمة في تحول الاقتصادات العربية من العولمة الاستهلاكية إلى العولمة الإنتاجية وتعزيز بناء سلاسل قيمة إقليمية والمشاركة في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية.

الابقاء على الانتعاش الذي بدأت ملامحه عام 2021

وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في العالمي أكتوبر 2021، توقع التقرير نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 5.9% في عام 2022، وتراجع معدل النمو العام المقبل ليسجل نحو 4.9% في المئة.

ووصل معدل النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2021، ما يعادل 2.8% طبقا لتقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2021، ويشير التقرير أيضاً إلى أن التعافي في الاقتصادات العربية سيكون أقل من مثيلاته وسيكون بمتوسط نسبة تبلغ 3.5 في المئة.

كما أوضح التقرير أنه يجب على الدول العربية الاستمرار في وضع السياسات والتدابير التحفيزية لتنشيط جانب الطلب الكلي، وتكون وفقاً لخطة مدروسة وبصورة مؤقتة وذلك لتخفيف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من حجم فقدان الوظائف الناتج عن الجائحة، مع الحفاظ على مبادئ استدامة الأوضاع المالية العامة، وأن تركز هذه السياسات على دعم القطاعات الأكثر ديناميكية.

من أهم عوامل الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة هو زيادة معدلات التجارة العربية البينية وتفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية. حيث أشار تقرير آفاق الاقتصاد العربي في عام 2021 أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الدول الأعلى في معدل النمو المتوقع وذلك لكونها دول نفطية ولارتفاع معدلات التجارة البينية.

في الدول العربية النفطية بينما بلغت النسبة 23% في الدول العربية الغير نفطية.

وتعتبر كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية متواضعة خاصة في الدول النفطية حيث بلغت بها نسبة التحصيل 41% بينما بلغت نسبة التحصيل في الدول غير النفطية 65% مما يشكل متوسط على مستوى الدول العربية يبلغ 54%.

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسات المالية المستخدمة من أجل الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدولة، والجدير بالذكر أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10% في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ 15% وفقا لبيانات البنك الدولي.

يوجد تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 8.9% في الدول العربية النفطية بينما بلغت النسبة 23% في الدول العربية غير نفطية، بالإضافة لذلك تعاني الدول العربية من انخفاض الكفاءة التقنية وتدهور النظم الضريبية.

يتضح مما سبق تعدد دوافع الإصلاح الضريبي في الدول العربية مع اختلافها بحسب الهياكل الاقتصادية لهذه الدول وأنظمتها الضريبية.

بشكل عام تهدف الإصلاحات الضريبية إلى زيادة مستويات تنوع مصادر الإيرادات، مما يقلل من اعتماد الحكومات على التمويل الخارجي من قروض ومساعدات إنمائية وكذلك التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتسم بقدر كبير من التذبذب. وفيما يلي عرض بأهم سبل الإصلاح الضريبي:

- توسيع القاعدة الضريبية.
- إصلاح المعدلات الضريبية.
- محاربة التهرب الضريبي.
- زيادة معدلات التحصيل والإمتثال الضريبي.
- تحسين مستويات كفاءة وعدالة النظم الضريبية.
- رقمنة الضرائب.
- شمولية المنظومة الضريبية للمنشآت العاملة.

- تبني الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية التي تركز على النمو الشمولي ورفع مستويات المعيشة لكل فئات المجتمع مما يزيد معدلات الاستقرار ورفع الانتاجية.

- تبني الأنظمة الاقتصادية المستدامة وعلى رأسها الاقتصاد الأخضر.

- استغلال الموارد المتاحة من موارد بشرية وموارد طبيعية بكفاءة وتعظيم العائد منها.

- تبني أنظمة اقتصادية أكثر استدامة مثل الاقتصاد الأخضر وهو يقوم على عدة ابعاد:

- تحقيق النمو الاقتصادي.

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين التعليم والتدريب والحوكمة الجيدة.

- يحد من التدهور البيئي ويستغل الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل.

ويعد الاقتصاد الأخضر من الانظمة المستدامة والتي تبنتها العديد من الدول العربية من خلال مبادرات ومشاريع قومية كبيرة وتسهيلات للقطاع الخاص المهتم به وعلى رأس الدول العربية المهتمة الإمارات وتونس ولبنان وقطر والمغرب ومصر وعمان والأردن والسودان. وفيما يلي عرض بأهم الخطوات المتخذة في الدول العربية:

دور السياسات الضريبية المناسبة في دعم

الاقتصادات العربية

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسات المالية المستخدمة من أجل الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدولة، والجدير بالذكر أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10% في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ 15% وفقا لبيانات البنك الدولي.

ويوجد تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة 8.9%



الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الحماية الاجتماعية. حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الدول العربية ربما فقدت ما يعادل 6.4 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأخير من عام 2020

من المتوقع أن تتقلص الطبقة الوسطى في المنطقة أكثر، حيث تشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى أن 16 مليون شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خارج دول مجلس التعاون الخليجي سيتم دفعهم نحو الفقر بحلول عام 2021.

ما زالت الجائحة تجبر الحكومات في المنطقة إلى إعادة التفكير في المجال الذي تخصص فيه ميزانياتها ومدى فعالية وتوازن إنفاقها. في حين نفذت البلدان العديد من تدابير الحماية الاجتماعية للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة على المنطقة الا انه لم يكن هناك استثمار كاف في الحماية الاجتماعية حيث انه لا يزال استبعاد الفئات الضعيفة يمثل تحديًا كبيرًا.

وفقًا لمجموعة بيانات الحماية الاجتماعية العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية، تحتل الدول العربية المستوى الأدنى للإنفاق على الحماية الاجتماعية مقارنة بباقي المناطق. وأنفقت البلدان في المنطقة العربية وشمال إفريقيا 0.3% إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية).

وبالفعل تم اتخاذ العديد من الخطوات من قبل دول عربية مثل مصر والأردن والإمارات والسعودية والسودان والبحرين.

تبنى الأعمال الاجتماعية كحور اساسي في التنمية

كان للتباطؤ الاقتصادي للأزمة تأثير كبير على العديد من الجوانب الاجتماعية وتفاقم نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصادات خاصة في ظل وجود عوائق مجتمعية لم يتم حلها في المنطقة العربية كالوظائف وسبل العيش والأمن الغذائي.

تأثرت الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب، بما في ذلك النساء والمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة واللاجئين والموظفين في المنطقة، حيث تشير التقديرات إلى أن 1.9 مليون شخص قد يعانون من نقص التغذية بالإضافة إلى 50 مليونًا يعانون بالفعل من نقص التغذية في المنطقة، ويمكن أن يؤدي تزايد الفقر إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي.

وبالتالي فإن متابعة إصلاحات الحماية الاجتماعية من أجل مزيد من المساواة والإدماج والاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والقوية أمر بالغ الأهمية لإنقاذ حياة وسبل عيش أولئك الذين تأثروا بالأزمة الحالية وتمكين الفئات الضعيفة من السكان من مواجهة الصدمات الاقتصادية والصحية في المستقبل، خاصة

ومنظمات المجتمع المدني. وبإمكان الرقمنة أن تُحدث تحولاً في الخدمات الحكومية والعلاقات مع دوائر الأعمال والأفراد ومن ثم زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة والثقة الشعبية.

وبتفعيل مبادئ الحوكمة وحكم القانون، تتمكن الدول العربية من:

- القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبناء القدرات الذاتية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير الماء والكهرباء للسكان كافة بكفاءة.
- إزالة التشوهات التي تعترض الأسواق والأسعار والضرائب ودعم السلع والخدمات.
- العمل على ضبط الخلل في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- تعزيز مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة.

الاستقرار السياسي كداعم للتنمية الاقتصادية

الاستقرار السياسي له دور أساسي وكبير في عمليات التنمية الاقتصادية وفي جذب الاستثمارات، ومن المهم للدول تنبني أنظمة سياسية متزنة تساهم في ترسيخ الحريات وتحقيق الاستقرار وتحفيز الدول المحيطة بها بذلك، لأن عدم استقرار دولة ما ينعكس على جميع دول المنطقة المحيطة ويجعلها غير جاذبة استثمارياً.

على الدول العربية الاتحاد فيما بينها من أجل فض تلك النزاعات والاضطرابات ودعم ركائز الاستقرار، مما سيعود بالنفع على الوطن العربي بأكمله.

تبني مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة لقياس معدلات النمو أظهرت المستجدات أن المؤشرات الحالية المستخدمة في قياس معدلات النمو الاقتصادي غير كفؤة ويوجد بها خلل كبير في عكس الوضع الاجتماعي، فقد كانت تركز بشكل كبير على تحليل الوضع الاقتصادي فقط دون التعرض للابعاد الاجتماعية والبيئية والسياسية المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي. وفي الآونة الأخيرة أظهرت

دور الحوكمة وحكم القانون في دعم الاقتصادات العربية

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لحسن إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، كما أنهم يقومون بالوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم بالقرارات المتعلقة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي للبلد وعلاقتها بالاقتصادات الأخرى، ولها أبعاد قصوى على العدالة والفقر ونوعية الحياة.

ولتدعيم أسس الحوكمة الرشيدة وحكم القانون لابد من:

- 1 - زيادة الشفافية والمساءلة: ويشمل ذلك:
 - زيادة فرص الحصول على المعلومات.
 - الانفتاح والشفافية في عمليات التوريدات الحكومية.
 - تنفيذ ضوابط داخلية قوية ورقابة خارجية على الموارد العامة.
 - تعزيز نظم إقرار الذمة المالية.
- 2 - تبسيط القواعد ودقة إنفاذها: من خلال:
 - تبسيط التعقيدات في عمليات المؤسسات التي تركز عليها المالية العامة وما يرتبط بها من قواعد ولوائح تنظيمية للإدارة المالية العامة.
 - تحسين مناخ الاستثمار كما هو الحال بتحسين إنفاذ القواعد ووضع إطار معزز للرقابة المالية.
- 3 - تعزيز إطار مكافحة الفساد من خلال:
 - اعتماد قوانين وقواعد تنظيمية.
 - الاستناد إلى الاتفاقيات الدولية والممارسات السليمة.
 - إنشاء مؤسسات فعالة لإنفاذ تلك الاتفاقيات.
 - تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - تيسير تبادل المعلومات على المستويين الداخلي والدولي.
- 4 - الالتزام رفيع المستوى والمشاركة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني، لا سيما دوائر الأعمال، والنقابات،

شبكة طرق وسكك حديدية تسهل حركة التجارة بين الدول العربية.
- التحول الهيكلي للأنظمة الاقتصادية بما يتماشى مع
الوضع العالمي الراهن والتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية
لما لها من أثر مباشر على النمو التوظيفي.

- التعاون بين حكومات الدول العربية في دعم التجارة
العربية البينية وتفعيل الاتفاقيات التجارية الموجودة.

- تبني الغرف التجارية والصناعية والزراعية النماذج
الاقتصادية الأكثر استدامة وعمل مبادرات تحفيزية وتوعوية
للشركات لتبني هذه النماذج مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد
التشاركي والاقتصاد الدائري لما لها من دور كبير اقتصاديا
 واجتماعيا وبيئيا.

- تبني الغرف التجارية والصناعية والزراعية مبادئ الثورة
الصناعية الرابعة والخامسة من التحول التكنولوجي والرقمنة وأتمتة
العمليات مما له أثر كبير في رفع الكفاءة والانتاجية وخفض
التكاليف ودعم النمو الاقتصادي، والاستفادة من التجارب العربية
الناجحة في هذا الشأن.

- إعادة هيكلة الانظمة الضريبية العربية لرفع كفاءتها ودمج
الغرف التجارية كشريك وممثل للقطاع الخاص مع وزارات الاقتصاد
والمالية المعنية بتطوير الانظمة الضريبية.

- تعديل استراتيجيات الدول العربية قصيرة المدى منها
وطويلة المدى وتبني سياسات إصلاح اجتماعية تساهم بصورة
مباشرة في تقليل نسب الفقر ورفع مستوى التعليم والصحة والمعيشة
بصورة عامة.

- المناداة بتبني مبادئ الحوكمة سواء في المؤسسات
الحكومية أو شركات القطاع الخاص، وتفعيل دور القانون وإنفاذ
العقود لما له من عائد مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- التعاون العربي لحل وفض الاضطرابات الموجودة
بالمنطقة والسعي لجعل المنطقة أكثر استقرارا مما سيعود بالنفع
على جميع الدول.

- استحداث مؤشرات جديدة تتبناها الدول في قياس عملية
التنمية وتكون تلك المؤشرات ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية.

العديد من الدول العربية تحسنا في أخذ هذا البعد بالاعتبار، ولكنه
تحسن طفيف يستوجب اهتماما أكبر.

من أهم المؤشرات التي يجب تضمينها كمقياس لعملية التنمية
وقياس أبعاد النمو الاقتصادي:

1 - مؤشر التنمية البشرية Human Development
:index

وهو مؤشر شمولي يقيس درجة رفاهية المجتمعات ويقوم على
ثلاث محاور وهي مستوى الصحة والتعليم والقدرة الشرائية.

2 - مؤشر السعادة Happiness Index:

وهو مؤشر قياس حالة السعادة وأسبابها في المجتمعات من
خلال عدة معايير منها اقتصادية وصحية ولقياس الحريات والدعم
الاجتماعي ومستوى الفساد.

3 - مؤشر تكلفة المعيشة Cost of Living Index:

وهو مؤشر قياس متوسط تكلفة المعيشة في المجتمعات ويتضمن
معدلات الانفاق على الطعام والتعليم والصحة والمواصلات والطاقة
ووسائل الرفاهية وغيرها.

4 - مؤشر الابتكار العالمي The Global Innovation
:index

وهو مؤشر قياس مستوى الابتكار والبيئة الداعمة له من
مؤسسات ورأس المال البشري وتطور الأسواق والبنية التحتية
والمخرجات التكنولوجية والمعرفية.

التوصيات

- التعاون بين اتحادات الغرف العربية من اجل انشاء
منصات تجارية ومناطق خضراء بداخل الموانئ تساهم في زيادة
معدلات التجارة العربية البينية.

- التكامل بين الدول العربية في تبني سياسات العولمة
الانتاجية وتكوين كتلت اقتصادية عربي مبني على مبدأ المشاركة
في القيمة المضافة للسلع المنتجة بين الدول العربية والمشاركة في
سلاسل الإمداد العالمية.

- الربط بين الموانئ العربية سواء البحرية أو البرية وتطوير

اتحاد الغرف العربية يطلق مبادرة "العيش باستقلالية" بحضور رسمي لبناني وعربي حاشد

خالد حنفي: ضرورة الاهتمام بالطاقات الشابة واحتضان العقول والادمغة العربية



أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، على "ضرورة الاهتمام بالطاقات الشابة واحتضان العقول والادمغة العربية، حيث يزخر العالم العربي بهذه الطاقات التي تشكل أساسا فاعلا وبارزا على صعيد تحقيق النمو والتنمية والتطور"، داعيا إلى "أهمية تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العالم العربي، والعمل سويا من أجل تنفيذ المشاريع التنموية التي تحتاجها البلدان العربية، الامر الذي يساهم في معالجة واقع البطالة وخلق فرص العمل للشباب العربي، وبالتالي رفع مستوى الناتج المحلي وخلق التنمية والرفاه للشعوب العربية".

جمهورية مصر العربية نيفين القباج، ووزير التنمية الاجتماعية في الاردن أيمن مفلح، مسؤول الامانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي ، والامين العام المساعد ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول الدكتورة هيفاء ابو غزالة، بالإضافة الى مشاركة سفير جمهورية مصر العربية في لبنان ياسر علوي، وعدد من السفراء العرب المعتمدين في لبنان. وعدد من الوزراء اللبنانيين

لمناسبة زيارة وفد رفيع المستوى من وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وممثلين عن جامعة الدول العربية، أطلق اتحاد الغرف العربية مبادرة قيادة الأعمال ودور القطاع الخاص العربي فيها: "العيش باستقلالية"، بمشاركة ورعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي، وبدعوة من وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان هكتور الحجار، وحضور أكثر من 20 وزير من لبنان والدول العربية، يتقدمهم وزيرة التضامن الاجتماعي في



والانسانية لأهله، وأكد العمل من خلال الاجتماعات والزيارات الميدانية على وضع خطة عمل مع توقيت زمني محدد، تهدف إلى الإستجابة الطارئة ودعم الحماية الإجتماعية لمساعدة لبنان بشكل عملي.

أيمن المفلة

من جهته، شكر الوزير أيمن المفلة الرؤساء اللبنانيين الثالث على استقبال أعضاء الوفد. واعتبر أن هذه الزيارة هي دفعة قوية لتأمين الدعم اللازم للبنان ما يؤكد اللّحمة العربية والتضامن معه. كما أكد على ضرورة الخروج بخطوات عملية تبدأ بالتنفيذ الفوري حسب الأولويات، وحثّ المسؤولين اللبنانيين على العمل جدياً لإصدار قانون ضمان الشيخوخة.

هيفاء أبو غزالة

في كلمتها، أشارت السفيرة هيفاء أبو غزالة إلى أنها تتابع بدقّة الشؤون والشجون الإجتماعية والإنسانية في لبنان وبأن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب سيدعم لبنان من خلال وضع خطة تحرك مع أهداف زمنية.

وعلى رأسهم: نائب رئيس حكومة تصريف الاعمال سعادة الشامي، ووزراء: الأشغال العامة الدكتور علي حمية، التربية عباس الحلبي، والمهجريين عصام شرف الدين.

ورحب خالد حنفي في مستهل كلمته بوجود الرئيس نجيب ميقاتي في هذا اللقاء في مقر اتحاد العربية الذي تحتضنه بيروت منذ نشأته منذ عام 1951. ولفت الى أنّ انعقاد هذا الاجتماع البارز في لبنان في هذا التوقيت بالذات وفي ظل الظروف الصعبة، يؤكد الدعم العربي للبنان، وأنّ لبنان كان وما يزال في صلب الاهتمام العربي.

وأكد أن القطاع الخاص العربي جاهز دائماً للتعاون وتقديم الدعم، وهو على استعداد للتنسيق مع كافة الجهات المسؤولة والجهات المعنية في العالم العربي، من أجل المساهمة في خلق وتنفيذ المشاريع التنموية التي تحتاجها أوطاننا العربية.

هكتور حجار

وثمن الوزير هكتور حجار في كلمته مبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وتجاوبهم السريع للوقوف إلى جانب لبنان في محنته والاطلاع عن كُتب على الأوضاع الاجتماعية

من أجل المساعدة على استنهاض لبنان من الوضع المأسوي الذي نعيشه".

وقال: "لبنان تعرض لكارث هي بالواقع أقسى من أزمات، بدأت بالحرب على سوريا التي أغلقت كل منافذنا البرية الى الدول العربية التي تشكل مدانا الحيوي، وما استتبع هذه الحرب من نزوح سوري كثيف ضاعف من الكثافة السكانية عندنا، الامر الذي سرع في افقار الشعب اللبناني، بالنظر الى ما استتبعه هذا النزوح من تكاليف على الخزينة اللبنانية واضرار نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية، ضاعف من حجمها تفشي وباء كورونا على مستوى العالم".

وأشار الرئيس عون الى ان "هذه الكوارث باتت ضاغطة اقتصاديا واجتماعيا وشكلت خلا كبيرا على الديموغرافيا اللبنانية، الامر الذي يندر بمضاعفات خطيرة على الكيان اللبناني تستدعي المعالجة السريعة. وقد زاد من حدة الانهيار الاقتصادي الذي اتى نتيجة عوامل متراكمة عدة، انفجار مرفأ بيروت".

الحجار

في مستهل اللقاء، ألقى الوزير حجار كلمة فقال: "جننا اليوم، مع وفد من أهلنا الذين شرفونا في ربوع وطنهم الثاني لبنان، بعد مبادرة عزيزة على قلبنا ومشكورة، لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية، بناء على طلب الدولة اللبنانية".

وتابع: "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المؤلمة والتحديات الكبيرة التي يمر بها لبنان، خصوصا على صعيد الأمن الاجتماعي، كانت المحرك الأساسي لهذه الدعوة. وفي إطار المشاورات التي قمنا بها في الفترة التي سبقت هذه الزيارة مع معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، وسعادة الوزير المفوض طارق النابلسي وبالتنسيق مع معالي الوزير أيمن المفلق رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، كان الاتفاق على أن تكون زيارة رفيعة المستوى لتحظى بالصدى والاهتمام المطلوبين محليا وعربيا وتحقق النتائج المرجوة منها".

ولفت إلى أنّ "الزيارة تهدف إلى الوقوف بجانب لبنان في محاولة لتحسين الوضع الاجتماعي والإنساني من خلال وضع خطة عمل مع توقيت زمني محدد، على أن يشارك بتنفيذ هذه الخطة جميع

نيفين القَبّاج

من جهتها، شكرت الوزيرة نيفين القَبّاج في كلمتها الرؤساء اللبنانيين الثلاث على استقبال الوفد لمشاركة خطط مجلس وزراء الشؤون العرب معهم. كما شددت على وجوب أن يكون الهدف الأساسي هو إعادة تشغيل عجلة الإنتاج في الدول العربية وفي لبنان تحديداً وليس الاعتماد فقط على المساعدات، أي التركيز على العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي.

نجيب ميقاتي

أخيراً، شكر رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي مبادرة الجامعة العربية والوزراء بزيارة لبنان لاستطلاع الوضع الاجتماعي ومدى تأثيره على الفئات الهشة، تمهيداً لبحث السبل التي تترجم وقوف الجامعة وأعضائها الى جانبه. كما لفت إلى أن لبنان من مؤسسي جامعة الدول العربية ومقتنع بالتضامن والتنسيق العربي الى أقصى الحدود، لما فيه خير بلداننا وشعبنا، وناشد التعاون سويةً لعمل مشترك بين القطاعين العام والخاص وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو.

لقاء الرؤساء

وكان أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، شارك مع الوفد الوزاري العربي في لقاءاته مع رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون، ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، ورئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي.

وأكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن "لبنان بحاجة الى توطيد الأمان الاجتماعي بمختلف أنواع شبكاته، لا سيما في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها، وهو يتطلع في هذا الاتجاه الى دعم اشقائه العرب الذين لطالما كانوا الى جانبه في مختلف الازمات التي مر بها".

وشدد على ان "وقوف الدول العربية الشقيقة الى جانب لبنان، شهادة اخوة نعتز بها"، وقال: "نحن بحاجة الى وقوف الاخوة العرب الى جانبنا، ونعرف ان لبنان لطالما كان قبلة الدول العربية، ومعروفة روابط الاخوة التي تجمعنا. ونحن ننطلق الى لقاءاتكم،

"يقف المجلس التنفيذي بكامله الى جانب الشعب اللبناني"، متطلعة الى "الدعم الذي يساعد في استعادة بناء لبنان واستعادة العافية بشراكة عربية"، وقالت: "نحن نستبشر ونستشرف هذه الشراكة، وان شاء الله لبنان سيقوم قويا وابيا كما عهدناه تحت قيادتكم الحكيمة".

واستقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، وفدا مشتركا من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وجامعة الدول العربية، في حضور وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال هكتور الحجار. ووضع الوفد رئيس المجلس بجدول أعمال مؤتمر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد في بيروت.

وكان استقبل رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي وفدا مشتركا من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وجامعة الدول العربية، في حضور وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال هكتور حجار، وذلك في السراي الحكومي.

بعد الاجتماع قال الوزير المفلاح: تشرفنا بقاء دولة الرئيس ميقاتي، وهذا الوفد يقوم بزيارة الى لبنان للاطلاع على ارض الواقع على الاحتياجات الحقيقية والاساسية في موضوع الحماية الاجتماعية للشعب اللبناني والخروج بتوصيات عملية ترفع إلى وزراء خارجية الدول العربية الذين يفترض ان يعقدوا اجتماعا نهائيا هذا الشهر في لبنان، وسيتم ايضا رفع توصيات الى مؤتمر القمة العربية للخروج بالحلول الواقعية على ارض الواقع للشعب اللبناني".

المعنيين من وزارة الشؤون الاجتماعية ومجالس ولجان واتحادات ووزراء شؤون عرب وممثلين عنهم".

الهفاج

من جهته، نقل الوزير أيمن المفلاح تحيات الملك الأردني عبدالله الثاني الى الرئيس عون والشعب اللبناني، مشيرا الى أن "زيارة لبنان اليوم، هي بهدف التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية للوقوف على الاحتياجات الأساسية للحماية الاجتماعية في لبنان"، أملا "الخروج بتوصيات من خلال التنسيق مع الوزير حجار لكي يتم العمل على تحقيقها لمصلحة الشعب اللبناني".

أبو غزالة

وشكرت أبو غزالة الرئيس عون على الدعوة، لافتة الى ان هذه الزيارة الرفيعة المستوى تهدف لدعم لبنان، متطلعة الى "الخروج ببرامج فاعلة تخدم الشعب اللبناني"، أملة "اتخاذ خطوات تنفيذية سريعة بعد رفع تقرير بالواقع الى المجلس التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب".

القباج

وشددت الوزيرة القباج على "الدعم الكامل للشعب اللبناني بناء على توجيهات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي"، مشيرة الى أن "لبنان قادر دائما على الخروج اقوى من كل ازمة"، أملة في ان



نشطات وجولات بارزة للاتحاد الغرف العربية بهدف تعظيم العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية والأجنبية

التقى الرئيس التونسي قيس سعيد، في قصر قرطاج، أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي الذي يزور تونس حالياً، بحضور رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول. وتطرق اللقاء إلى الجهود التي تبذلها تونس لجذب الاستثمارات، وتوفير المناخ المناسب لذلك، علاوة على دور اتحاد الغرف العربية في تطوير نسق التجارة البينية بين تونس والدول العربية وباقي التكتلات الإقليمية. كما تم التعرّض إلى دور قطاع الخاص في تحقيق التنمية وفي تمويل المشاريع ودعم حاضنات الشركات الناشئة والأعمال في تونس.



الخاص العربي، وقد تطرّق اللقاء إلى دور تونس وما تمثّله من أهمية اقتصادية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع علاقاتها التجارية بينها وبين وأشائها العرب وبينها وباقي دول العالم".

وتابع: "الحديث انصبّ على محاور متعددة، وتناول المحور الأول وهو محور هام جداً موضوع ريادة الأعمال وخلق حاضنات للأعمال للشباب للقيام بدورهم عبر تنفيذ المشاريع التي يتم احتضانها والترويج لها من خلال القطاع الخاص"، معتبراً أنّ "التمويل أمر أساس ومهم لتحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع يتم الترويج لها في البلدان العربية والأجنبية، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق فرص عمل أكبر للشباب، وتسريع دوران العجلة الاقتصادية".

أكد الرئيس التونسي قيس سعيد، على أهمية الدور التاريخي للغرف العربية في بناء علاقات تعاون اقتصادي، وإحداث فرص استثمارية جديدة في الدول العربية خارج الأسس التقليدية التي أثبتت التجربة بأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

من جانبه أشاد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية خالد حنفي بهذا اللقاء، في ظل الرغبة المشتركة لإيجاد أسواق عمل عربية جديدة تهدف إلى الحد من البطالة، وربط الاقتصاد التونسي والعربي بمحيطه العربي والإقليمي، مؤكداً بأن تونس تمتلك كافة الإمكانيات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف.

وقال: "نحن سعداء جداً باستقبال فخامة الرئيس قيس سعيد لنا، بصفتي أميناً عام لاتحاد الغرف العربية الذي يمثل القطاع

الاستثمارات إلى مناطق مختلفة من العالم".

ودعا إلى "وجوب العمل على ربط تونس ببعض الموانئ العربية لكي تنطلق المنتجات التونسية من هذه الموانئ إلى أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى من العالم".

وأشار إلى "الدور البارز الذي يلعبه اتحاد غرف التجارة والصناعة والصناعات التقليدية في تونس برئاسة سمير ماجول، حيث يقوم الاتحاد اليوم بدور الدبلوماسية الاقتصادية، فتحول الاتحاد إلى سفير لتونس في الدول العربية والأجنبية، ويقوم بالترويج لتونس في كل مكان".

لقاء رئيسة الحكومة

واستقبلت رئيسة الحكومة التونسية، نجلاء بouden رمضان بقصر الحكومة بالقصبة، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية السيد خالد حنفي، وذلك بحضور رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول.

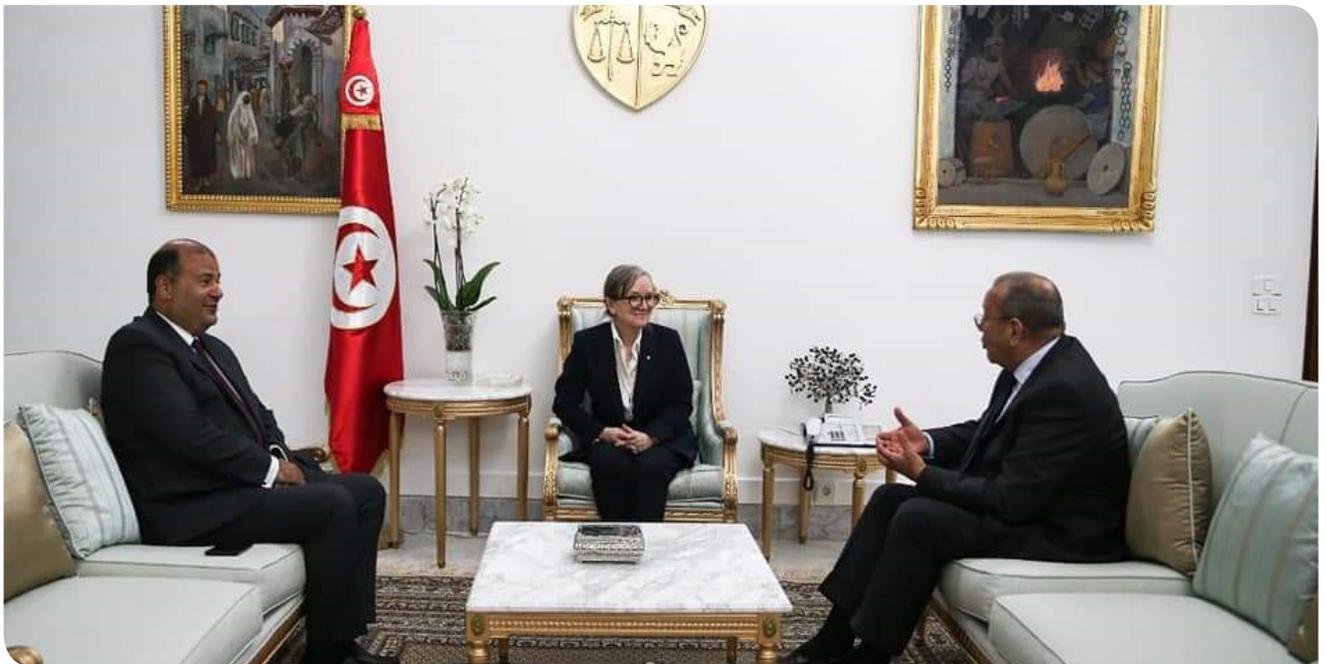
وأكد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية أن اللقاء برئيسة الحكومة كان مثمرا وتطرق إلى عدة مواضيع اقتصادية على المستوى العربي، معلنا عودة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلى دائرة العمل العربي المشترك صلب اتحاد الغرف

ولفت إلى أن "المحور الثاني تناول ضرورة وجود ربط لوجستي وربط بحري، لربط تونس ببعض الموانئ وخصوصا موانئ جمهورية مصر العربية، لتتحول بذلك إلى ناقل للتجارة والأعمال، بما يشجع على جذب الاستثمار إلى تونس".

ونوه إلى أنه "تم التطرق أيضا إلى أهمية احتضان تونس تحت رعاية فخامة الرئيس قيس سعيد لمؤتمر للاستثمار والأعمال العرب، يكون بمثابة نافذة بارزة من أجل جذب الاستثمارات الخارجية إلى داخل تونس".

وتابع: "كذلك تم التطرق إلى أهمية الانفتاح التجاري والاقتصادي والاستثماري في تونس، خصوصا في ظل وجود قوانين تحمي المستثمر وأصحاب الأعمال بشكل كبير".

وأكد حنفي أن "الغرض من اللقاء كان تقديم الدعم لتونس، خصوصا وأن هناك رغبة شديدة لدى القيادة التونسية بتحسين الواقع الاقتصادي ورغبة حقيقية بإيجاد فرص عمل كثيرة للتونسيين والشباب التونسي، وذلك لا يكون إلا من خلال خلق أسواق عمل منظمة، تساهم في توفير فرص عمل حقيقية، تؤدي إلى زيادة معتبرة في الإنتاج وفي الناتج المحلي الإجمالي. من هناك كان التأكيد على أهمية الانفتاح على العالم عبر تنفيذ المشاريع المشتركة، تكون تونس من خلالها المحور الذي تنطلق منه هذه



من جانبه أكد الدكتور خالد حنفي أن البلدان العربية تزخر بطاقات وإمكانات هامة تستدعي المزيد من تشبيك المصالح الاقتصادية، وهو ما يعمل اتحاد الغرف العربية على ترسيخه من خلال تكثيف اللقاءات والتظاهرات لاستكشاف فرص التبادل والاستثمار. مشيراً إلى إمكانية تنظيم مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في تونس في وقت قريب.

لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

وشارك الأمين العام في أعمال الدورة 53 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، التي عقدت في مقر اتحاد إذاعات الدول العربية في تونس، حيث أشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط على أعمال الدورة عن بعد. وقد ترأس السفير حسام زكي أعمال اللجنة نيابة عن الأمين العام، حيث ألقى كلمة باسمه أشاد فيها بالتقدم المحرز في موضوع التحول الرقمي، والذي تناولته اللجنة في الدورات الثلاث السابقة ونتج عنها تحقيق عدة إنجازات مهمة في مجالات ترتبط بالتكنولوجيا الرقمية مثل إطلاق الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني، وإقامة المنتدى العربي للاقتصاد الرقمي وتشكيل فرق عمل مكلفة بموضوعات الذكاء الاصطناعي والجامعة الذكية وصون الشبكات العربية ضد عمليات القرصنة الإلكترونية.

وتمحورت أعمال الدورة الحالية للملتقى حول "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية"، حيث زادت تلك الحرب من تدهور الأوضاع ونتج عنها أزمة غذاء عالمية بارتفاع أسعار الطاقة وما لذلك من تأثير مباشر على المنتجات الغذائية، وهو تطلب إعادة بعث النقاش العربي حول موضوع الأمن الغذائي العربي.

وأوضح السفير زكي أن الفجوة الغذائية للعالم العربي والتي تتجاوز 100 مليون طن من السلع حالياً ستتفاقم، إن لم تتدخل الحكومات والمنظمات لحلها، خاصة وأن هناك العديد من العوامل المؤثرة منها الديموغرافية كتضاعف عدد سكان الوطن العربي، والعوامل المناخية كالجفاف وندرة المياه، وضعف الاستثمار العربي في المشاريع الزراعية.

وشهدت أعمال الدورة نقاشات مستفيضة حول موضوع الأمن

العربية، ومثمننا دوره في دعم القطاع الخاص، حيث دعا في هذا الإطار رجال الأعمال والمستثمرين العرب إلى المجيء والاستثمار في تونس. وأبرز أن اتحاد الغرف العربية يدرس إمكانية تنظيم مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في تونس، مشيراً إلى استعراض آفاق دعم التعاون العربي المشترك خاصة في مجالات ربط الموانئ بين تونس وعدد من الدول العربية، بما يساهم في دفع التجارة البحرية بينها ولتكون منصات للانطلاق نحو أسواق جديدة واعدة من خلال تحالفات استراتيجية تحقق القيمة المضافة للاقتصادات العربية. كما تطرق اللقاء إلى أهمية دعم قطاع ريادة الأعمال خاصة في المجالات التكنولوجية الحديثة وأهمية تطويرها وإنشاء أقطاب جديدة بالجهات الداخلية في تونس تكون قادرة على دفع التنمية بها.

وأوضح أن الاتحاد الذي يضم 22 دولة عربية و16 دولة من مختلف القارات يسعى اليوم إلى الاستفادة من التجارب والتوجهات التونسية في عدة مجالات اقتصادية واستثمارية.

لقاء وزير الاقتصاد التونسي

وكان أمين عام الاتحاد، التقى على هامش زيارته الرسمية إلى العاصمة التونسية، وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيد، بحضور رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول.

وكان اللقاء مناسبة تطرق خلالها الجانبان إلى دور اتحاد الغرف العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي خاصة على مستوى الاستثمار والشراكة والتبادل التجاري بين البلدان العربية.

وبيّن سعيد في هذا الإطار أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ما يزال دون الإمكانيات والفرص المتوفرة، وهو ما يتطلب جهوداً أكبر خاصة من قبل القطاع الخاص لاستكشاف هذه الإمكانيات سواء على المستوي الثنائي أو في إطار شراكات استراتيجية للتوجه نحو الأسواق الواعدة وخاصة منها السوق الأفريقية.

ووجه سعيد بالمناسبة الدعوة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب لحضور فعاليات "منتدى تونس للاستثمار" المزمع انعقاده يومي 23 و24 حزيران (يونيو) الحالي.



والتي تنظمها الغرفة وتهدف إلى تطوير قدرات الغرف العربية، من خلال تدريب ونقل خبرات الغرفة العربية - الألمانية للكوادر في الغرف العربية التي تلعب دورا بارزا ومميّزا على صعيد تعزيز مصالح الاقتصاد الوطني، وتمثيل مصالح غرف التجارة والصناعة والزراعة لدى المؤسسات الرسمية على الصعيدين المحلي والدولي.

وتطرق اللقاء إلى واقع وعمل الغرفة العربية - الألمانية، والنشاطات التي تقوم بها وأهميتها على صعيد تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي وجمهورية ألمانيا الاتحادية، ولا سيّما المؤتمر الاقتصادي العربي - الألمانية الذي سيعقد خلال الفترة 21-23 حزيران (يونيو) الحالي بدورته الخامسة والعشرين على التوالي.

ونوه خالد حنفي إلى "أهمية الدور الذي تلعبه الغرفة العربية - الألمانية على صعيد تقوية الصلات والروابط الاقتصادية بين البلدان العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وتعزيز التواصل والتعريف بفرص الشراكة والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال من الجانبين".

ونوه حنفي إلى "أهمية هذه الدورة التدريبية، على صعيد تنمية القدرات وتعظيم كفاءة أعضاء الغرف في اتحادات الغرف العربية"، معتبرا أنّ "الغرف التي تعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص، لها دور مؤثر وفاعل على صعيد التنمية الاقتصادية، ومن هذا

الغذائي العربي، إذ تم عرض إحاطة مفصلة في هذا الشأن، تناولت الوضع الحالي للإنتاج الزراعي ومعوقات تطويره، كما تم استعراض المجهودات والمبادرات السابقة التي طرحت في إطار التعاون العربي للتغلب من حجم الفجوة الغذائية. وفي ذات السياق، أيضا طرحت العديد من الأفكار والاقتراحات التي عالجت موضوعات التمويل ورفع الاستثمار في القطاع الزراعي وتشكيل مخزون غذائي استراتيجي عربي، واستغلال الميزات والثروات التي تتوفر عليها المنطقة العربية وغيرها من الأفكار.

ويتيح اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المنعقد فرصة للنظر في توحيد جهود كل المنظمات العربية ورؤيتها للتعامل مع موضوع الأمن الغذائي العربي خاصة في ظل الأزمات الحالية والتي زادت من تفاقم الأوضاع عالميا وعربيا. تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن أعمال الدورة شهدت توقيع خمسة اتفاقات تعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك وجهات شريكة.

ندوة تنهية قدرات الغرف

والتقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في القاهرة، أمين عام غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية عبد العزيز المخلافي، وذلك على هامش "ندوة تنمية القدرات لدى الغرف"

ولفت إلى "أهمية دور القطاع الخاص العربي المحوري، على صعيد رفع مستوى الناتج المحلي، حيث يساهم القطاع الخاص العربي بنسبة 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ويساهم بذات النسبة على صعيد خلق فرص العمل، ومن هنا لا بدّ من تضافر الجهود وتكوين الكتلت الاقتصادية التي تدعم بعضها البعض. بالإضافة إلى زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري والتكامل فيما بينها لتقليل المخاطر الاقتصادية المتوقعة".

من ناحية ثانية، نوّه حنفي إلى أنّ "العديد من الدول العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية، بدأت بإعطاء القطاع الخاص دورا هاما وفاعلا، ولهذه الغاية تستعد مصر لإطلاق "وثيقة ملكية الدولة" التي تعدّ تحولا استراتيجيا على صعيد تعزيز دور الاقتصاد، حيث تستهدف هذه الوثيقة زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات بنسبة 65 في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهو أمر بالغ الأهمية، حيث أنّ استثمارات القطاع الخاص لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على تواجد الدول اقتصاديا، بل على العكس من ذلك سيكون له تأثير إيجابي على الواقع الاقتصادي للدولة، في إطار تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

وأشاد حنفي بتوجّه مصر لإطلاق وثيقة ملكية الدولة، معتبرا أنّ إطلاق هذه الوثيقة هو بمثابة إنجاز وطني هام، يضاف إلى إنجازات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي منذ توليه السلطة، عمد إلى تعظيم دور القطاع الخاص، مشددا على أنّه "في ظلّ التحولات والتحديات التي يواجهها العالم لا بدّ من إصدار قرارات جديدة تتماشى مع هذه المتغيّرات".

وقال إنّ "خريطة العالم تتشكل من جديد في ظلّ الأزمة الراهنة والوثيقة تهدف إلى تنظيم الأسواق وتعزيز المنافسة، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص للعودة إلى الريادة اقتصاديا، مع الأهمية بمكان هنا أنّ دور الدولة في هذا المجال سيكون بمثابة منظمّ ورقب لضمان التوازن والعدالة والمنافسة العادلة داخل الاقتصاد المصري".

منتدى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

إلى ذلك، كرمّ منتدى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، الذي عقد في القاهرة برعاية رئيس الوزراء المصري الدكتور

المنطلق لا بدّ لهذا الغرف أن تطوّر ذاتها لتتأقلم مع المتغيّرات الحاصلة على مستوى العالم، ولأجل ذلك فإن اتحاد الغرف العربية بالشراكة والتعاون مع المنظمات العربية والأجنبية، حريص على تنظيم الدورات التدريبية التي تصب في خدمة ومصلحة اقتصاداتنا العربية".

وشارك في الندوة التدريبية نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، محمد المصري، ومديرة الغرف العربية والأجنبية والمشاركة هدى كشتان، ووفد من اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة اليمنية، ووفد من اتحاد الغرف اللبنانية.

إطلاق التقرير الاقتصادي العربي الموحد

وشارك أمين عام الاتحاد في حفل إطلاق جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2021، في مقر الأمانة العامة للجامعة في القاهرة - جمهورية مصر العربية، بحضور الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية مبارك الهاجري، الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنقط "أوابك" علي سبت بن سبت، سفير جمهورية لبنان لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير علي الحلبي، ونائب المندوب الدائم لمصر لدى الجامعة العربية الوزير مفوض إيهاب سليمان؛ ولفيف من الدبلوماسيين.

وجرى خلال الحفل تقديم عرض مرئي من الأمانة العامة للجامعة العربية عن محتوى التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ كما قدمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك) عرضا مرئيا حول الفصل الخامس من التقرير الخاص بالطاقة.

وأكد خالد حنفي، أنّ التقرير يعد ثمرة جديدة من ثمار التعاون العربي الاقتصادي المشترك فهو بمثابة وثيقة اقتصادية مهمة في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تداعيات أزمات سياسية وحروب وأزمات اقتصادية تكاد تعصف باقتصادات الدول. معتبرا أنّ دولنا العربية ليست بمنأى عن هذه التحديات، وهو الأمر الذي يحتم علينا تضافر وتوحيد الجهود بين دول المنطقة العربية وتحقيق مزيد من التعاون المشترك بين منظمات العمل العربي لمواجهة تلك التحديات من بطالة وفقر، وتضاؤل الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية وغيرها.



تفعيل واقع التجارة البحرية حيث على الرغم من أن جميع الدول العربية تطلّ على البحار والمحيطات، لكن التجارة البحرية غير مفعّلة على الإطلاق".

وقال: "هناك قيود كثيرة لم تستطع الحكومات العربية أن تتفق على معالجتها لأسباب متشعبة، بدءاً من القيود الجمركية ومروراً بالموصفات، ووصولاً إلى التعرفة المرتفعة، وهذه قيود معقّدة جداً، حيث بصفتي أميناً عاماً لاتحاد الغرف العربية الذي يعدّ ممثلاً للقطاع الخاص العربي، فقد عمل الاتحاد منذ نشأته عام 1951 على حلم إنشاء السوق العربية المشتركة، ولكن ما زلنا لغاية اليوم نطمح إلى هذا الحلم الذي بدوره ما يزال بعيد المنال بسبب الواقع العربي المعقّد واختلاف الظروف في البلاد العربية".

ولفت إلى "أهمية فتح المجال أمام الطاقات الشابة، حيث في القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية العربية التي عقدت في بيروت عام 2019 واحتضن اتحاد الغرف العربية جزء من فعالياتنا من

مصطفى مدبولي، وبحضور مسؤولين ووزراء من عدة دول عربية، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، حيث تسلّم الدرع التكريمية من رئيس البرلمان العربي عادل العسومي ومدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية د. ناصر القحطاني.

وتحدّث أمين عام الاتحاد، فأكد أنّ "حلم التكامل الاقتصادي العربي بدأ منذ نشأة جامعة الدول العربية، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ مسار التقدّم في هذا المجال ما يزال بطيء جداً، إن لم نقل أنّ شيئاً يذكر لم يتحقّق على هذا الصعيد"، لافتاً إلى أنّ "مسار تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مسار طويل، يبدأ بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويمر بإطلاق الاتحاد الجمركي بين البلدان العربية، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، ولكن للأسف لم يتحقّق أي شيء من هذه المسارات لغاية اليوم، وهذا ما أدى إلى تدنّي واقع التجارة العربية البينية".

وشدد على "أهمية التحوّل نحو مسار جديد غير تقليدي، من خلال

التكامل الاقتصادي العربي ودور القطاعين العام والخاص في المجال، ولا سيما في تعزيز التجارة العربية البينية.

لقاء رئيس الوزراء مصطفى مدبولي

زار أمين عام اتحاد الغرف العربية، يرافقه رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية أوسمار شحفة، وأمين عام الغرفة تامر منصور، رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، حيث شهد اللقاء استعراض جوانب العلاقات المتنامية بين البرازيل والدول العربية.

وسلم الوفد رئيس الوزراء دعوة للمشاركة في أعمال المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي المقرر عقده في مدينة سان باولو في الرابع من تموز (يوليو) القادم، برعاية وحضور رئيس جمهورية البرازيل، حيث ستتزامن اجتماعات المنتدى هذا العام مع احتفال غرفة التجارة العربية البرازيلية بمرور سبعين عاماً على تأسيسها.

وأشار الدكتور خالد حنفي إلى أن "الاقتصاد البرازيلي يحتل المرتبة السابعة على مستوى العالم، بحجم اقتصاد بلغ حوالي تريليون و600 مليار دولار، وحجم تجارة خارجية يقرب من 400 مليار دولار"، موضحاً أن "مصر كانت ثالث أكبر شريك تجاري للبرازيل في المنطقة العربية، ولكن بفضل تنامي العلاقات الثنائية خلال الشهور الماضية، تقدمت مصر لتصبح الشريك التجاري الأول للبرازيل بين الدول العربية، بحجم تجارة يقرب من 206 مليار دولار".

ولفت أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية، إلى أن "البرازيل مستعدة لتكون بوابة انطلاق للصادرات المصرية إلى منطقة أمريكا الجنوبية، فضلاً عن الاستعداد للتواجد الاستثماري في مصر من خلال منطقة صناعية برازيلية، تُصنع فيها المنتجات التي تتفوق فيها البرازيل مثل مكونات السيارات والمنسوجات وغيرها من الصناعات، ليتم تصديرها من مصر إلى باقي دول العالم".

بدوره أعرب رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية أوسمار شحفة، عن تطلع الغرفة لمشاركة مصر بوفد يترأسه رئيس الوزراء في المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي، من أجل البناء على النتائج الإيجابية التي شهدتها العلاقات الثنائية منذ زيارة نائب رئيس جمهورية

خلال تنظيم منتدى القطاع الخاص العربي، جرى التأكيد على دعم رواد الأعمال، والتركيز بشكل خاص على دعم نظم المعرفة القائمة على التكنولوجيا وتقنيات الرقمنة والاقتصاد الرقمي، الذي يستطيع أن يتكيف الشباب العربي معه وترعاه الحكومات والأجهزة الحكومية العربية، بما يؤدي إلى تفعيل قدرات الطاقات الشبابية، وتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، حيث الشباب العربي إذا ما أتيحت له الفرصة يستطيع أن يلعب دوراً مؤثراً داخل مجتمعاتنا العربية".

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى حظي بمشاركة رسمية من مصر والدول العربية، حيث مثل وزير التمويل الدكتور علي المصليحي رئيس الوزراء المصري، كما حضر كل من الدكتور محمد معيط وزير المالية، الدكتور طلال أبو غزالة مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبو غزالة العالمية، الدكتورة أمال صالح سعد وزيرة التجارة والتمويل بجمهورية السودان، محمد بن عبيد المزروعى رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والدكتور عبد الحميد ممدوح المدير السابق بمنظمة التجارة العالمية.

وأكد وزير التمويل والتجارة الداخلية المصري الدكتور علي مصليحي في كلمته الافتتاحية للمنتدى نيابة عن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أهمية تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية والإسراع باستكمال متطلبات التجارة العربية الحرة، وتنمية أهداف التجارة العربية البينية ودعم المؤسسات العربية الكفيلة بتنفيذ تعاون اقتصادي للوصول لتكامل اقتصادي.

وقال إن التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية تستدعي بذل المزيد من الجهود الاستثنائية من الحكومات العربية والقطاع الخاص لخلق الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأضاف أن هذا المنتدى يشكل فرصة بذل مزيد من الجهد لمعالجة التحديات التي تمنع تحقيق نمو اقتصادي بالدول العربية وتحقيق تكامل اقتصادي عربي فعال.

ويهدف المنتدى الذي تستمر فعالياته لمدة ثلاثة أيام، إلى وضع تصور مستقبلي للتعاون الاقتصادي العربي وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق تكامل إنتاجي عربي يخدم الرؤى الاستراتيجية للبلدان العربية. كما يناقش أهمية وضع تشريعات عربية لتعزيز



"ضرورة أن تشهد المرحلة القادمة، اهتماماً أكبر من الجانبين العربي والصيني لتقوية علاقات التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي والرقمنة بصفة عامة. وكذلك الاهتمام بقطاع الطاقة النظيفة، مع التركيز على الفرص الموجودة في هذا المضمار، باعتباره مجالاً خصباً للتعاون في ما بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، التي تعدّ أكبر شريك تجاري مع العالم العربي، حيث يتجاوز حجم التجارة بين الجانبين 200 مليار دولار".

كلام حنفي، جاء خلال كلمة ألقاها بمناسبة مرور 70 سنة على تأسيس CCPIT، والتي تزامنت مع انعقاد مؤتمر قمة التجارة العالمية وتشجيع الاستثمار.

ولفت حنفي إلى أنه "على الرغم من أنّ ميزان التجارة بين الجانبين يميل لمصلحة الصين بشكل بسيط، إلا أنه يعدّ متوازناً بشكل عام، حيث هناك إمكانيات كبيرة لتعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة والمتجددة، وكذلك في الاقتصاد الرقمي، فهذا هو المستقبل الذي تسعى الدول العربية إلى أن تقوده بقوة، وفي هذا المجال فإنّ الصين يمكنها أن تساهم وتشارك في هذه النقلة النوعية للبلدان العربية، بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة".

البرازيل إلى مصر في سبتمبر (أيلول) الماضي. مؤكداً أننا نتطلع للارتقاء بالعلاقات مع مصر من النمط التقليدي للعلاقات التجارية، إلى شراكة اقتصادية متعددة الأبعاد.

من جانبه، أشاد رئيس الوزراء بالزخم الذي تشهده العلاقات المصرية البرازيلية في الفترة الأخيرة، مؤكداً دعم الحكومة لكل الجهود التي تستهدف الارتقاء بالعلاقات مع البرازيل إلى مستوى الشراكة الاقتصادية، وتنفيذ المقترحات المهمة المتعلقة بالتعاون الاستثماري وإنشاء منطقة صناعية برازيلية في مصر. ورحب مدبولي بالدعوة الموجهة لمصر للمشاركة في أعمال المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية العمل من الآن نحو التوصل إلى تفاهات واتفاقيات محددة قبل موعد عقد المنتدى. وفي هذا الصدد، وجه رئيس الوزراء بتشكيل مجموعة عمل تضم مسؤولين من الهيئة العامة للاستثمار، ومجلس الوزراء، للتواصل مع غرفة التجارة العربية البرازيلية حول مقترحات التعاون التي يمكن التوافق بشأنها خلال أعمال المنتدى.

العلاقات العربية - الصينية

دعا أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي إلى

عام 2022، الذي عقد في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 18 و 19 أيار (مايو) الحالي، بعنوان: تداعيات الأزمة الدولية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية، وذلك تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي الدكتور محمود محيي الدين، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد جراح الصباح، ورئيس مجلس إدارة بنك مصر محمد الإترابي، ممثلاً عن اتحاد بنوك مصر.

وعقدت جلسة بعنوان: "المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة الجيوسياسية الدولية"، وترأسها رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة طارق فايد، وتحدث خلال هذه الجلسة، كل من الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والأمين العام للغرفة التجارية العربية البرازيلية تامر منصور، ومدير إدارة التكامل الاقتصادي، بجامعة الدول العربية الدكتور بهجت أبو النصر.

وتناول المتحدثون في هذه الجلسة الواقع المستجد جراء نشوء تحالفات وتكتلات اقتصادية ومالية جديدة، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة، وتأثيرات الأزمة على الدول الفقيرة وذات المديونية المرتفعة.

ونوه إلى أنه "بصرف النظر عن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبمعزل عن الظروف التي يواجهها الاقتصاد العالمي، إلا أنّ العلاقات العربية - الصينية استمرت وتطورت بشكل جيدٍ وعظيمٍ"، موضحاً أنّ "العالم العربي سيشهد زيادة في الطلب على تطوير واقع البنية التحتية في قطاع المعلومات، مما يعني فرصاً ضخمة في السوق لكلا الجانبين. إلى جانب أنه الآن وفي ظل الإجماع الدولي على ضرورة العمل على صعيد مكافحة تغير المناخ، فإنه لا بدّ من توسيع نطاق الاعتماد على الطاقة المتجددة، وهذا ما يجب أن يكون اتجاهنا المشترك. باعتبار أنّ هذا الأمر مهم جداً لمطابقة أهداف تحول الطاقة لدينا، وبناء المرونة في صناعة الطاقة. علاوة على ذلك لا بدّ من العمل على دعم مهامنا المشتركة من أجل مستقبل مستدام وسلمي للجميع".

وشدد حنفي في ختام كلمته على أنّ "البلدان العربية، منفتحة على التعاون مع الصين، ونسعى دائماً لأن يزيد حجم التعاون بين الجانبين في شتى المجالات، وليس فقط في المجال التجاري الضيق والمحدود، لأنّ ما نطمح إليه هو أن تتحوّل العلاقة بين الجانبين إلى حدود الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، حيث لدى الصين مستقبل واعد اقتصادياً على المستوى العالمي".

الهؤتهر المصرفي العربي 2022

في الموازة، شارك أمين عام الاتحاد في المؤتمر المصرفي العربي





ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers) -
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

اتحاد الغرف العربية يشارك في إطلاق مبادرة "جُسر" للد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية



المصلحة وخبراء من العالم والمنطقة العربية، مع التركيز على بطلالة الشباب، وعدم المساواة في الثروة، وعدم المساواة بين الجنسين، وضعف تغطية الحماية الاجتماعية. كما هدف إلى إطلاق مبادرات عملية للتصدي لعدم المساواة، مع التركيز على بطلالة الشباب. وفي إطار دور اتحاد الغرف العربية ومبادراته لتشغيل ودعم مشروعات الشباب والشابات العرب، انضمت الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية لمبادرة "جسر" المشار لها أعلاه، والتي تهدف إلى إيجاد فرص عمل للشباب والشابات والخريجين العاطلين عن العمل في الدول العربية ومساعدتهم لتحقيق طموحاتهم عن طريق الجمع بين أصحاب الأعمال والمهارات الباحثة عن عمل، أو عبر تزويدهم بخدمات تحسن من فرص تشغيلهم، مثل تيسير مشاركتهم في برامج تنمية المهارات على الإنترنت وتيسير تدريبهم لشغل الوظائف المناسبة.

شارك اتحاد الغرف العربية في "المنتدى العربي الأول من أجل المساواة" الذي عقد في العاصمة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية يومي 30 و31 مايو 2022، والذي تم في إطاره إطلاق مبادرة "جسر" لتشغيل الشباب في المنطقة العربية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية ومجموعة كبيرة من شركات القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في المنطقة العربية.

وعقد المنتدى بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي لغرب آسيا (إسكوا) ومجموعة باثفايندرز التي يستضيفها مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك.

وتمحورت أعمال المنتدى حول شعار "نحو تشغيل شامل للشباب والشابات في المنطقة العربية". وهدف إلى إطلاق نقاش وحوار حول عدم المساواة في المنطقة العربية بين صانعي القرار وأصحاب

وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القبّاج لـ "العمران العربي": سياسة مصر منصبه باتجاه تحقيق التقارب العربي لها فيه مصلحة شعوبنا العربية



أجرت "العمران العربي"، حواراً مع وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، نيفين القبّاج، وذلك على هامش الزيارة التي قام بها وفد مشترك من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وجامعة الدول العربية، إلى العاصمة اللبنانية بيروت، والتي هدفت إلى الاطلاع على واقع الأوضاع في لبنان، في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها في الوقت الحالي. وتطرّق الحوار إلى واقع الزيارة وأهميتها، ودور وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في معالجة الظروف الاجتماعية للشعوب العربية، خصوصاً في ظل ما أفرزته جائحة كورونا من تأثير اقتصادي واجتماعي، يضاف إليها تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية، وغيرها من المواضيع الهامة، وفي ما يلي التفاصيل.

■ بداية فلنتحدّث عن أسباب وأهمية الزيارة إلى لبنان في هذا التوقيت بالذات؟

وتهدف هذه الزيارة إلى الوقوف بجانب لبنان وأهله في محاولة لتحسين الوضع الاجتماعي والإنساني، من خلال وضع خطة عمل مع توقيت زمنيّ محدد، على أن يشارك بتنفيذ هذه الخطة جميع المعنيين من وزارة الشؤون الاجتماعية ومجالس ولجان واتحادات ووزراء شؤون عرب وممثلين عنهم.

– الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المؤلمة والتحديات الكبيرة التي يمرّ بها لبنان، خاصةً على صعيد الأمن الاجتماعي، كانت المحرك الأساسي لهذه الزيارة، وكان الاتفاق على أن تكون زيارة رفيعة المستوى لتخطى بالصدى والاهتمام المطلوبين محلياً وعربياً

والحد من انتشارها في مرحلة مبكرة، ولذا يجب أن تشمل خططنا وبرنامجنا كوزراء الشؤون الاجتماعية العرب على استجابة حقيقية؛ نواجه بها مختلف التحولات التي يشهدها العالم.

وإنه لا يخفى على الجميع تأثير جائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على الحياة الاجتماعية في الوطن العربي، ومن مبدأ الشعور بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية، نؤكد على جميع إجراءات الحماية الاجتماعية، كالقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030. ونتطلع إلى الوصول لمزيد من الحلول المبتكرة؛ لتعزيز جودة الحياة لمجتمعاتنا العربية؛ ليصبح العالم أفضل وأكثر تقدماً.

■ ما هي القرارات المطلوبة اليوم من أجل تحسين واقع العيش في البلدان العربية؟

- هناك العديد من القرارات والمبادرات المهمة التي تمثل أولوية للعمل الاجتماعي التنموي المشترك، لا سيما بالنسبة للقضايا التي تخص الفقر متعدد الأبعاد، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، فضلاً عن الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة، ولا يمكن تحقيق كل ذلك إلا من خلال تعزيز السياسات الاجتماعية بقطاعاتها كافة، وضمان استدامتها وشمولها الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع، والتأكيد على برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد على الحد من البطالة ودمجها مع برامج التدريب وتطوير المهارات، لا سيما تلك الموجهة للشباب. هذا إلى جانب تعزيز دور المجالس الوزارية العربية المتخصصة، لا سيما الشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والصحة، والإسكان والتنمية، والمجالس الأخرى ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية، ودعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، والاستراتيجية العربية لكبار السن. كما لا بد من العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير العمل اللائق، ودعم وإصلاح وإعادة هيكلة أسواق العمل، خاصة بين أوساط الشباب، وتعزيز جاهزية القطاعات الاجتماعية والشبابية والصحية والتعليمية، لمواجهة الأزمات الصحية، وتجنب تداعيات مماثلة عند مواجهة صدمات أخرى غير متوقعة.

ونأمل أن تساهم هذه الزيارة في المساهمة ولو بشكل معين في دعم الشعب اللبناني وتحقيق تطلعاته، فما يهمننا كوزراء الشؤون الاجتماعية، هو توفير الحماية الاجتماعية التي باتت من الأولويات، ومعظم الدول العربية أصبحت تعاني من هذا الأمر.

■ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر على صعيد توفير الدعم والمساندة للبلدان العربية ومن بينها لبنان؟

- تأتي زيارة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى العاصمة اللبنانية بيروت، في سياق تعزيز العمل العربي المشترك، وللوقوف على الأوضاع الاجتماعية والإنسانية التي تشهدها لبنان حالياً، وتوجيه المساعدات الاجتماعية والتنمية المطلوبة.

كذلك فإن الزيارة تأتي اتساقاً مع رؤية القيادة السياسية في جمهورية مصر العربية، بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في إنقاذ الروح العربية، وضرورة تقديم كل الدعم للدول الشقيقة، خاصة في وقت الأزمات والمحن. وانطلاقاً من التزام مصر تجاه الشعب اللبناني الشقيق في ظل الظروف الصعبة، بداية من حادث انفجار مرفأ بيروت، وتنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية تم إرسال فرق الإغاثة المصرية بالمساعدات الطبية والإغاثة العاجلة، وهذا الدعم مستمر لغاية اليوم على مختلف الأوجه والصعد، لأن سياسة مصر كانت ولا تزال منصبة باتجاه تحقيق التقارب العربي، لما فيه من مصلحة لشعبونا العربية.

■ كيف تعامل ويتعامل وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مع الأزمات المستجدة سواء منذ بدء جائحة كورونا، أو اليوم في ظل الحرب الروسية - الأوكرانية؟

- العالم يمر بمرحلة عصبية، نتيجة لتداعيات كورونا المستمرة، أو بسبب المتغيرات التي يشهدها العالم في ظل استمرار الحرب الدائرة في أوكرانيا، والتي من تداعياتها أن العالم يعيش اليوم في دائرة خطر ارتفاع مستوى الفقر والجوع جراء اختلال التوازن الغذائي الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ولا سيما أسعار الحبوب والزيوت العالمية، ومن هذا المنطلق فإن الأمر يتطلب تكثيف الجهود للتعامل مع هذه الأزمات والتصدي لها

العربية؟

- إن حال الأمن الغذائي في العالم العربي تعيد للأذهان، أحقية السؤال عن السياسات الزراعية، بحيث جنحت العديد من الدول العربية إلى إعطاء أولوية للمنتجات الموجهة للتصدير بالعملة الصعبة، من فواكه وخضراوات على حساب القمح وغيره من المواد الضرورية، والتي اتضح مع الحرب الراهنة وما نتج عنها في ارتفاع أسعار القمح، أن الدول العربية رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات تحقق لها الاكتفاء في هذه المنتج الحيوي، أصبحت رهينة لما ستسفر عنه حروب بعيدة عنها من حيث الجغرافيا، لكنها قريبة من معيشها اليومي، مما يعني أن الحاجة ملحة على المديين المتوسط والبعيد إلى وضع استراتيجيات بديلة يتحقق معها الاكتفاء الذاتي، وإنتاج الغذاء وفق سياسات وطنية، بما ينأى بها عن الارتدادات والانعكاسات التي تتولد من رحم الحروب والأزمات في ظل نظام اقتصادي عالمي متشابك ومهيمن عليه.

وفي الواقع تحمل الحرب الروسية على أوكرانيا كما اتضح انعكاسات وتأثيرات على المنطقة العربية، بعضها ذات طابع اقتصادي يعود بالنفع على الدول النفطية، والبعض الآخر اجتماعي محض ذات صلة بالأمن الغذائي، مما قد ينتج عنه بالتزامن مع غلاء الأسعار، جملة من التوترات الاجتماعية في المستقبل في الدول غير النفطية.

■ في الختام ما هي الرسالة التي توجهونها عبر "العمران العربي"؟

- منطقتنا العربية بحاجة إلى تضافر جهود الجميع، ولا بدّ من العمل سوية على تحقيق الحد الأدنى من الدخل الأساسي، عبر توفير الدعم النقدي للأسر الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة والأيتام والعاطلين عن العمل. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية التأمينية كجزء لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية. كما لا بدّ من تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية في ما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والسكن. والأهم من كل ذلك لا بدّ من العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل وإتاحة فرص توليد الدخل والتي تتطلب جهود إعداد وتأهيل الكوادر الشابة وتحفيز القطاع الأهلي والقطاع الخاص على دعم قطاع الأعمال والتوسع في عمل مشاريع كثيفة العمالة ومشاريع زراعية وصناعية تزيد من حجم الطلب على مستوى الموارد البشرية وعلى مستوى الأسواق.

■ ما أهمية التنسيق والشراكة بين وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والشركاء الدوليين لمعالجة واقع الفقر والبطالة في العالم العربي؟

- المطلوب قبل أي شيء التوسع في استخدام التكنولوجيا، وتعزيز البنية الرقمية، وتطوير رأس المال البشري، ورقمنة المزيد من الخدمات الحكومية للوصول إلى جميع الأفراد، وتعزيز دور الشباب والمرأة والأسرة من خلال السياسات الداعمة، والبرامج التدريبية، بالإضافة إلى العمل على استقرار أنظمة التعليم وجودة مخرجاته. في المقابل لا بدّ على الأمانات الفنية لمجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والصحة العرب، والإسكان والتنمية، بالتنسيق مع الشركاء كافة من الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني العربي، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات التمويل العربية، أن تعمل على وضع الخطط والبرامج، وبحث وضع إطار مماثل للميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact بحيث يكون ذراعاً داعمة لمواجهة الأزمات والطوارئ بشكل استباقي.

■ ما هو دور مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على صعيد التخفيف من التداعيات الاجتماعية والإنسانية للأزمات والحروب؟

- مع زيادة الأزمات وتداعيات الحروب خصوصا على المستويات والصعد الاجتماعية والإنسانية، تزداد أهمية دور المجلس بتقديم كافة أوجه الدعم اللازمة وخاصة في الدول الأقل نمواً والتي تمر بصراعات ونزاعات والدول المستضيفة للنازحين واللاجئين، مع التركيز أيضا على التخفيف من التداعيات الاجتماعية والإنسانية. ويعدّ لبنان والأردن على سبيل المثال لا الحصر من أكبر الدول المستضيفة للنازحين واللاجئين وخاصة اللاجئين السوريين، إلى جانب الدول العربية الأخرى المستضيفة، وقد شكل ذلك أعباء وضغوطات كبيرة زادت في ظل تداعيات جائحة كورونا على الأنظمة الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية، وكذلك على المجتمعات المستضيفة، ومن هنا لا بدّ من العمل على مواصلة تقديم الدعم للدول المستضيفة للنازحين واللاجئين وخاصة في هذه المرحلة الصعبة.

■ ما هي هواجسكم اليوم كوزراء للشؤون الاجتماعية العرب في ظل الأوضاع السائدة وانعكاساتها على مستقبل بلداننا وشعبونا

وزير التنمية الاجتماعية أيمن المهفلح لـ "العمران العربي": التعليم طريق عبور البلدان العربية نحو التطور والرفاه والتنمية



على هامش الزيارة التي قام بها وفد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، إلى العاصمة اللبنانية بيروت، خصّ وزير التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، معالي أيمن رياض المهفلح، مجلة "العمران العربي"، بلقاء حصري، جرى التطرّق فيه إلى محور الزيارات التي قام بها الوفد على المسؤولين في لبنان. كذلك جرى التطرّق إلى واقع الفقر المدقع في العالم العربي، ودور وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في توفير الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي، ومكافحة الفقر والجهل، من خلال السياسات والخطط التي تنتهجها، إضافة إلى مواضيع أخرى، جرى تناولها في هذا اللقاء الحواري، وفي ما يلي تفاصيله.

مرحلة ما سمي بـ "الربيع العربي" التي انطلقت منذ سنة 2011، تعمقت ظاهرة الفقر، وأصبحت تتخرّج في خلايا المجتمعات العربية فتساهم في خلق الكثير من الآفات: الجوع، وسوء التغذية، والأمراض، والجهل.

والحقيقة المؤكدة عن المنطقة العربية أنّها أكثر ثراءً منها نمواً، وأن هناك فجوة بين ثروات المنطقة من جهة ومستوى التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فبالرغم مما تتبناه الدول العربية من

■ كيف تنظرون إلى واقع البلدان العربية اليوم، في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والسياسية والأمنية والحروب التي تعصف بالعالم؟

– تعيش الشعوب العربية في مشرق الوطن العربي كما في مغربه، ظاهرة الفقر المدقع، إذ لا تخلو منها دولة من الدول العربية الشرق أوسطية والمغربية (لبنان، سوريا، الأردن، العراق، اليمن، مصر، السودان، الصومال، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا). ومنذ

تُعتبر البطالة من بين أهمّ التحدّيات التي تُواجه الدول العربية قاطبة، باعتبارها ظاهرة تَمَسُّ عشرات الملايين من العرب، ومن مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في الوطن العربي. وتُعدّ البطالة السبب الأول لتفشّي ظاهرة الفقر في الدول العربية، وما ينجّر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدّد أمن المجتمعات العربية. وفي ظروف الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتداعياتها العربية، تعاني اقتصادات الوطن العربي في معظمها من البطالة التي باتت تهدّد تماسك المجتمعات العربية واستقرارها، لما ينتج عنها من تأثيرات مدمّرة تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثمّ الجانب الاقتصادي الذي سيُحرّم من طاقات بشرية تصنّف من ضمن الطاقات المُعطّلة. بينما تقتضي الدينامية الاقتصادية الاستغلال الأمثل لهذه الطاقة الإنتاجية المُعطّلة، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلّف التي تسمّ الدول العربية. وممّا زاد أزمة البطالة استفحالاً في الوطن العربي، دخول الاقتصادات العربية في سيرورة العولمة الليبرالية المتوحّشة، وتّسعاع هوّة الاختلالات الهيكلية لاقتصاداتها.

■ بالأرقام كم يبلغ حجم البطالة في العالم العربي، وكم تحتاج بلداننا العربية إلى وظائف لسد فجوة البطالة المتنامية؟

- تفوق نسبة البطالة الـ 20 في المئة في الوطن العربي مقابل 6 في المئة على المستوى العالمي، وهذا يعدّ من أخطر المشكلات التي تُواجه الدول العربية. وبحسب الأرقام والمعطيات فقد وصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي خلال عام 2021 إلى 50 مليون عربي، وهو ما يتطلّب استحداث 5 ملايين فرصة عمل سنوياً لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة.

- إلى جانب كل ذلك تعاني الدول العربية من هوّة واسعة في مستويات الدخل والمعيشة، ما أدّى إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى 14 في المئة، وإذا ما بقيت معدّلات النموّ في الناتج المحليّ العربي منخفضة نسبياً، فإنّ السؤال الأبرز يبق، كيف سيتمّ توفير فرص العمل وتوظيف الإمكانات الهائلة للشباب العربي في التنمية الاقتصادية؟

سياسات وخطط لمكافحة الفقر على المستوى العربي وسُبل تشجيع الاستثمار في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، إلا أنّ هذه الأمانى تتحطم على صخرة الفقر الضاربة في أعماق المشكلة الاقتصادية.

لكن في الموازاة، فإنّ دول عربية عديدة استطاعت خلال العقود الثلاثة المنصرمة أن تقول وداعاً للفقر، من خلال خطط التنمية التي وضعتها من أجل التقليل من المسافة التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية. وهو ما أدى إلى شيوع نوع من الرفاهية الاجتماعية والذي انتقل بشعوب تلك الدول إلى مرحلة غادرت فيها العالم القديم منتمية إلى عصر العولمة الحديث.

■ برأيكم ما هي العوامل التي أدت إلى استفحال الفقر في العالم العربي؟

- علينا أن نميز بين العوامل والأسباب، فأسباب الفقر هي الأشياء التي أوجدت المشكلة في الأصل، أما العوامل فهي الأشياء التي تساهم في استمرار الظاهرة التي كانت موجودة بالفعل. فالعوامل يمكن علاجها والتحكم فيها وتقديم حلول لها، أما أسباب الفقر فلا يمكن أن نعود إلى الماضي وإلى التاريخ لتغييرها وما يحتمل فعله هو تغيير العوامل التي تؤدي إلى بقاء الفقر الذي يساهم في عوامل ثانوية مثل عدم وجود أسواق وضعف البنية التحتية وضعف القيادة، والفساد الإداري والحكومي، ونقص في العمالة، والافتقار إلى المهارات، والتغيب عن العمل، والافتقار إلى رأس المال المالي والبشري. في عصرنا الراهن أصبح الفقر من أشدّ المشكلات تعقيداً في دول العالم وخاصة في الدول النامية، علماً أنّ الدول المتقدمة والغنية لا تخلو من أنواع الفقر الاجتماعي والإنساني أيضاً، وذلك لأنّ الفقر من المشاكل التي يترتب عليها العديد من الأمور الهامة التي تعكر مزاج الحياة في العديد من الدول ومنها المرض والجهل وانعدام الأمن والجريمة.

■ برأيكم ما هي التحديات التي تواجه عالمنا العربي اليوم؟

- هناك علاقة عضوية بين الفقر والبطالة في البلدان العربية، إذ

إنّ المتوسط العام العربي لمعدل الأمية يبلغ 30.1 في المئة من السكان البالغين (15 سنة فما فوق)، مقابل 21.1 في المئة في الدول النامية، وبلغت 14.7 في المئة بين الشباب العرب (15-24 سنة)، في حين أنها 12.6 في المئة في الدول النامية. وهذا الواقع المرير يحتاج إلى جهود مضمّنة، ووقت طويل، كي يتم القضاء على هذه الآفة التي تصدع أركان الدولة، فإذا أرادت بلداننا العربية أن تكون دول متطورة، يجب أن يكون واضحاً أن لا تطور مع الجهل، ولا إمكان لمواكبة ركب التطور السريع والتكنولوجيا إلا بتأمين التعليم لسائر شرائح المجتمع كي يتمكن من الاندفاع بقوة.

■ إلى أي مدى أثرت التكنولوجيا على واقع بلداننا العربية؟

- أدّى القطاع الزراعي ويؤدي دوراً أساسياً في اقتصاد أي دولة من الدول، لما يؤمنه من حاجات المجتمع من الغذاء، ولما يوفره من مواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية (القطن مثلاً)، ولما يؤمنه أيضاً من عمل لنسبة هامة من القوى العاملة، خصوصاً في الدول العربية (28.6%)، إلا أن الناتج الزراعي العربي، وعلى الرغم من توافر أراض واسعة للزراعة (السودان والصومال مثلاً) لم يستطع أن يؤمن الحاجات الضرورية، فإنتاجية العمل في القطاع الزراعي العربي لا تتعدى 60% من إنتاجية العمل في الدول المتقدمة. إن الميزان التجاري الزراعي العربي في عجز دائم ومتزايد، ما أدّى إلى استمرار التفاوت بين الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى ارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الزراعية الرئيسية، وتراجعت بالتالي نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول العربية لعدد من السلع الغذائية الضرورية.

■ كيف السبيل في ظل الأوضاع والظروف الراهنة، للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي؟

- إن تحقيق نمو مستدام وزيادة فرص العمل تحتاج إلى نمط جديد للتنمية يقوم على ثلاثة تحولات جوهرية متمثلة في: تفعيل دور القطاع الخاص، التحول من الحماية والانغلاق إلى مزيد

■ إلى أي مدى هناك علاقة بين الفقر والتوزيع غير العادل للثروة؟

- إن تنامي ظاهرة الفقر له بالتأكيد علاقة بالتوزيع غير العادل للدخل والثروات على جميع الصعد في الدول العربية. فقد أظهرت الدراسات التي تناولت ظاهرة الفقر، العلاقة السلبية بين سوء توزيع الدخل والثروة من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. فالنمو الاقتصادي قادر على أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر، وذلك، من خلال زيادة الإنتاجية التي تقود بدورها إلى زيادة دخل الفقراء. فمن الناحية التاريخية، كان النمو القومي المطرد للناتج المحلي الإجمالي مُمْتَرناً بزيادة الأجور والإنتاجية، وكان أحد الأسباب المهمة التي ساعدت الدول الصناعية على الخروج من الفقر. وفي العقود الأخيرة، أسهمت المستويات العالية من النمو الاقتصادي في بلدان شرق وجنوب آسيا في تخفيض نسبة الفقر فيها. وهناك إجماع بصفة عامة على أن النمو الاقتصادي يُعتبر من الضرورات الأساسية لحدّ من ظاهرة الفقر، ولاسيما أن الاقتصادات التي تنمو بسرعة، تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر من فرصة البلدان التي ينخفض فيها الدخل السنوي. والأمثلة على البلدان التي نجحت في تخفيف حدّة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدّة الفقر. إنّ النمو الكبير في الإنتاج يُسهم في تأمين العمل لأعداد الشباب التي تخرج إلى سوق العمل كلّ سنة وفي تسهيل وصولهم إليه، فضلاً عن تأمين العمل لأكثر شريحة من الناس التي تترجم فاعليتها بقدرة شرائية أكبر.

■ ما مدى تأثير التعليم على واقع تقدّم أو تراجع ظروف البلدان العربية؟

- يؤدي الحصول على تعليم من نوعية جيدة دوراً هاماً في تمكين الأطفال من التنافس في عالم الألفية الجديدة السريع التغيّر. والطريق إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية يبدأ على مستوى المدرسة الابتدائية حيث ينمي الأطفال المهارات اللازمة من خلال المشاركة الأكاديمية والأنشطة المجتمعية. وفي الواقع

ما يجب أن تكون عليه السياسة الاقتصادية الإنمائية.

■ كلمة أخيرة توجهونها عبر مجلة "العمران العربي"؟

- أود القول إنه في الوقت الذي تكون فيه عجلة الإنتاج تعمل بشكل متميز، يجب أن تكون هناك ورشة عمل على جبهات أخرى، من بينها جبهة رفع مستوى المرأة وتشجيعها لتتعلم ولتأمين عمل لائق بها كي تصبح أكثر فاعلية في المجتمع. أما الجبهة الثانية فهي جبهة محاربة الفساد والرشوة كي تصبح المجتمعات الفقيرة أكثر شفافية، ويتحقق ذلك بإفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني كي تساهم بالتكاتف والتضامن مع إدارات الدولة ومؤسساتها في ضبط التسيب وتحقيق مستوى رفيع من الشفافية، لأن إصلاح الإدارات العامة يسهم في تعظيم نتائج العمل.

من الانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية، والتحول من اقتصاد أحادي الموارد إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً. وتتطلب هذه التحولات بدورها تحسين البنية المؤسسية وأسلوب إدارة التنمية، بالإضافة إلى قيام عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة ومختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد. وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات الاقتصادية، هناك حاجة إلى تنفيذ إصلاحات هامة أخرى، من بينها الحد من النمو السكاني واستصلاح المنظومة التعليمية لتلّفي تدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل الحديثة. لذا، لا بد من تدعيم القاعدة الانتاجية، وتخفيف ما أمكن من هشاشة الاقتصاد المكشوف على الخارج. وذلك بتقليص الاعتماد على استيراد السلع من الخارج الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تخفيفاً لاستيراد التضخم، وهذا





Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

السعودية.. اقتصاد قوي ضمن الاقتصادات المتقدّمة



أجرت بعثة من صندوق النقد الدولي، مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 مع المملكة العربية السعودية، حيث نجحت المملكة وفق صندوق النقد في التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وهي في وضع مواتٍ يمكنها من تجاوز المخاطر الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وبحسب صندوق النقد تشهد الأنشطة الاقتصادية انتعاشاً قوياً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات التي تم إطلاقها في ظل "رؤية السعودية 2030". وسيساعد التزام السلطات بالانضباط المالي على زيادة تعزيز الاستدامة المالية والخارجية وتجنب التقلبات الدورية، كما ستساعد الإصلاحات الهيكلية المخطط لها على تحقيق تعافٍ قوي وشامل وصادق للبيئة.

الاحترازية عن الحركة المحلية والسفر الدولي. وحقق الاقتصاد السعودي معدل نمو قوي بلغ 3,2 في المئة عام 2021، مدفوعاً في الأساس بتعافي قطاع التصنيع غير النفطي وقطاع التجزئة (بما في ذلك التجارة الإلكترونية) والقطاع التجاري. ورغم زيادة مشاركة المواطنين في القوى العاملة وما حققه ذلك من تعويض عن مغادرة

يشهد اقتصاد المملكة انتعاشاً قوياً بعد الركود الناجم عن الجائحة. وساعد على تحقيق هذا التعافي دعم السيولة والدعم المقدم من المالية العامة، وزخم الإصلاحات، وارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. ونتيجة لمعدلات التطعيم المرتفعة وقصر مدة انتشار فيروس أوميكرون المتحور من كوفيد 19، تم رفع الاجراءات

الثروة السيادية السعودي، إلى تقليص الأثر على الاقتصاد السعودي بدرجة أكبر.

كما أن الآفاق الاقتصادية للمملكة إيجابية في المديين القريب والمتوسط مع استمرار انتعاش معدلات النمو، واحتواء التضخم، وتعزيز قوة المركز الخارجي. وفي ظل تزايد إنتاج النفط وفقاً للجدول الزمني الذي حددته أوبك+ لاستعادة مستوى الإنتاج والزخم المستمد من استمرار جدول الأعمال الإصلاحية الطموح في ظل "رؤية المملكة 2030"، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بمقدار 7,6 في المئة عام 2022 على الرغم من تشديد السياسة النقدية المتوقع على مدار الأشهر القليلة القادمة وضبط أوضاع المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية في الفترة المقبلة. وسيزداد النمو غير النفطي إلى 4,2 في المئة عام 2022 قبل أن يعود إلى مستواه الممكن على المدى المتوسط مع سد فجوة الناتج واستمرار تحقيق عوائد من المشروعات الاستثمارية والإصلاحات. وسوف يتسارع معدل التضخم الكلي في النصف الثاني من عام 2022 ولكنه سيظل تحت السيطرة عند مستوى 2,8 في المئة في المتوسط عام 2022، إذ أن ارتفاع سعر صرف الدولار المستمر، والأسقف المحددة لأسعار البنزين، ودعم أسعار القمح، واستمرار الركود في سوق العمل تساعد جميعها على احتواء الضغط الناجم عن صدمات سلاسل الإمداد.

وبحسب الصندوق سوف يزداد فائض الحساب الجاري ليصل إلى 17,4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2022، وهو مستوى لم يسجل منذ عام 2013، في حين من المتوقع أن تستقر الاحتياطات عند مستوى يقارب 28 شهراً من الواردات على المدى المتوسط.

وبحسب صندوق النقد تحيط بالآفاق الاقتصادية احتمالات متوازنة. فعلى الصعيد الإيجابي، يمكن أن يؤدي تحقيق مكاسب من التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للاستثمار وإصلاحات سوق العمل، أو إجراء زيادات أكبر في إنتاج النفط، إلى مزيد من التحسن في هذه الآفاق الاقتصادية. وعلى الصعيد السلبي، تتبع المخاطر الأساسية من إنفاق عائدات النفط الاستثنائية والانحراف عن المسار المحدد في جدول أعمال الإصلاحات، والضغط التضخمي الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء، وظهور موجة أخرى من فيروس كوفيد 19 (محلياً أو في الخارج)، وانخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض

الوافدين، انخفاض معدل البطالة بين السعوديين ليصل إلى 11 في المئة، أي بتراجع قدره 1,6 نقطة مئوية عن عام 2020، نتيجة ارتفاع معدلات توظيف المواطنين السعوديين وبخاصة المرأة في القطاع الخاص.

وبلغ متوسط التضخم 3,1 في المئة عام 2021 وظل منخفضاً منذ منتصف العام، حيث تلاشى تأثير سنة الأساس المتعلق بارتفاع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام 2020، ويأتي ذلك بالرغم من بعض الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين، وهو ما أدى إلى تحديد سقف لأسعار البنزين المحلية في يوليو 2021. وما يفسر بقاء التضخم منخفضاً عند مستوى 2,3 في المئة (على أساس سنوي) في إبريل (نيسان) 2022 هو محدودية انعكاس أسعار الأغذية والسلع الأولية في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية، نظراً لتحديد بعض الأسقف السعرية ودعم الأسعار، إلى جانب انخفاض الإيجارات، التي تمثل أكثر من 20 في المئة من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومع ذلك، يشير تضخم أسعار الجملة الذي وصل إلى مستوى برفمين، وتساعد أسعار السلع الأولية، وارتفاع تكاليف الشحن/الخدمات اللوجستية إلى ارتفاع التضخم في الفترة القادمة.

وشهد الحساب الجاري تحسناً نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي، حيث حقق فائضاً قدره 5,3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2021، بعد أن سجل عجزاً قدره 3,2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، حيث تجاوزت الصادرات القوية المدفوعة بالنفط الواردات المتنامية والتدفقات الخارجة الكبيرة من تحويلات العاملين. وتراجعت الاحتياطات الأجنبية إلا أنها ظلت عند مستويات مريحة جداً.

آفاق الاقتصاد - نظرة إيجابية مع مخاطر متوازنة

وبين صندوق النقد الدولي أن التداعيات المباشرة للحرب في أوكرانيا على المملكة لا تُذكر. فتأثير الحرب يُبقي أسعار النفط في مستوى مرتفع يفوق كثيراً التنبؤات السابقة للمدى المتوسط، مما سيعزز هوامش الأمان المالية والخارجية في المملكة. وتؤدي محدودية الروابط المباشرة مع روسيا وأوكرانيا على الصعيدين التجاري والمالي، ومن ذلك الانكشاف الضئيل من خلال صندوق



سياسة المالية العامة – إدارة الكاسب الاستثنائية ورواصلة ضبط أوضاع المالية العامة

سيفوق أداء المالية العامة في 2022 توقعات الميزانية. حيث من المتوقع أن يؤدي انحسار آثار الجائحة وارتفاع أسعار النفط وزيادة قوة الاقتصاد إلى تحسن كبير في مركز المالية العامة في 2022. ويتوقع خبراء الصندوق تحقيق فائض يبلغ 5,6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام (مقابل 2,5 في المئة في الميزانية)، حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار توصيات الخبراء بشأن الموارد الإضافية لدعم المواد الغذائية ورصد مزيد من المخصصات لشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين والتي ستعود بالمنفعة على الفئات المتضررة.

وسوف تتراجع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مستوى الحكومة المركزية إلى 24,2 في المئة، في حين ستتحسن

النشاط العالمي إذا استمرت آثار الحرب في أوكرانيا، وحدث تباطؤ اقتصادي مفاجئ في الصين.

السياسات

يتعين وفق صندوق النقد الدولي أن تكفل أولويات السياسات إدارة الزيادة في الإيرادات النفطية مع الحفاظ على قوة النمو بقيادة القطاع الخاص ودفع عجلة الإصلاحات لتحقيق اقتصاد أكثر اخضراراً. وينبغي أن تواصل السياسات تنفيذ إصلاحات "رؤية المملكة 2030" لفتح الاقتصاد وتنويعه، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. ومن المتوقع أن يساعد ذلك، إلى جانب استمرار الالتزام بالانضباط المالي، على تجنب التقلبات الدورية المرتبطة بدورات الانتعاش والكساد السابقة المدفوعة بالنفط وضمان استمرار زخم الإصلاح الرامي إلى تحقيق اقتصاد متنوع.

بما فيها برنامج "ضمان" و"حساب المواطن" - في حين تواصل الحكومة سعيها لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي بهدف إنشاء سجل اجتماعي موحد والسماح بالتحول إلى نظام شبكة الأمان الاجتماعي.

- رحبت البعثة بالتزام المملكة بالحفاظ على استدامة المالية العامة وبالجهود المبذولة لتجنب مسايير اتجاهات الدورة الاقتصادية بوضع سقف للإنفاق لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط. ومن أجل تقديم دعم أفضل لهذه الجهود وللإصلاحات التي حققها "برنامج الاستدامة المالية"، توصي البعثة بوضع قاعدة للنفقات تقوم على ركيزة طويلة المدى للمالية العامة تساعد المملكة العربية السعودية على نحو أفضل في تحقيق أهدافها للنمو والاستقرار. ويتعين دعم هذه الإصلاحات من خلال:

- بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية القطاع العام: فالزيادة التي شهدتها صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) وصندوق التنمية الوطني والكيانات الأخرى المعنية بالاستثمارات العامة تجعل إدراج أنشطتها ضمن القطاع العام ومراقبتها بانتظام أمراً ضرورياً لتقييم حقيقة موقف المالية العامة ومركزها في المملكة. وأكدت البعثة مشورتها التي أسدتها من قبل بتعجيل عمل الحكومة الجاري نحو وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، وهو ما ينبغي أن يُبنى على فهم سليم للميزانية العمومية للقطاع العام.

- مواصلة تحسين إدارة المالية العامة: ينبغي أن تواصل الحكومة الخطوات المهمة التي اتخذتها نحو إنشاء إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة، والتحول إلى نظام يعتمد على الأداء في إعداد الميزانية، والإعداد لحساب الخزانة الواحد، وتعزيز متطلبات الإفصاح عن الميزانية. ويتعين توخي الحرص في مراقبة الضمانات والمطلوبات الطارئة والإفصاح عنها، ولا سيما في ظل التوقعات الحالية بزيادة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- ينبغي مواصلة إدارة الديون بشكل سليم لدعم سياسة المالية العامة وتطوير السوق المالية: فلا يزال الدين العام عند مستويات مستدامة، ومن المتوقع أن يظل ثابتاً بالقيمة الاسمية، حيث تخطط المملكة لإعادة تمويل ديونها الحالية بدلاً من الاعتماد على زيادة الإيرادات النفطية في سداد الديون. وتدعم البعثة هذه الاستراتيجية

نسبة صافي الأصول المالية إلى إجمالي الناتج المحلي للحكومة المركزية لتبلغ -8,7 في المئة، مقابل -17,7 في المئة عام 2021. وينبغي وفق الصندوق أن تركز سياسة المالية العامة على إدارة المكاسب من ارتفاع الإيرادات النفطية بشكل مستدام، مع مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تنفيذ مبادرات التحول المعتمدة. وتفتقر توقعات خبراء الصندوق أن معظم التصحيح غير المرتبط بالنفط سيعتمد على تخفيض النفقات بما يعكس الإلغاء التدريجي للتدابير المرتبطة بالجائحة، وتقليص النفقات الرأسمالية نتيجة الانتهاء من تنفيذ بعض المشروعات، ومكاسب الكفاءة الناتجة عن الاستخدام الكامل لمنصة "اعتماد" الإلكترونية، وخطط الحكومة لترشيد فاتورة الأجور.

أما على المدى المتوسط، فستظل جهود ضبط أوضاع المالية العامة ضرورية لزيادة هوامش الأمان مع السماح بالإنفاق الذي يظل مستداماً مع اختلاف مستويات أسعار النفط. ويتعين أن تُبنى زيادة ضبط أوضاع المالية العامة على الإصلاحات التي بدأ تنفيذها بالفعل:

- زيادة الإيرادات غير النفطية يظل مطلباً مهماً: فقد بُدلت جهود كبيرة على مدار الأربع سنوات الماضية حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بمقدار الضعف وبلغت 12,8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومع هذا، تظل هذه النسبة أقل بكثير من متوسط مجموعة العشرين، ويتعين تحصيل مزيد من الإيرادات غير النفطية. وتوصي البعثة بالإبقاء على معدل ضريبة القيمة المضافة الجديد - الذي ارتفع بمقدار ثلاثة أضعاف أثناء جائحة كوفيد-19 - وتوسيع إمكانات زيادة الإيرادات المحتملة. مع أهمية تنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة الإيرادات تحسب تكاليف مبادرات زيادة الإيرادات.

- إصلاحات أسعار الطاقة: رحبت البعثة بالتقدم في إصلاحات أسعار الطاقة التي أدت إلى خفض مستويات الدعم بمقدار النصف في الفترة بين 2010 و2020. ومع هذا، لا تزال هذه المستويات مرتفعة، وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط فإن المجال متاح لرفع الحد الأقصى لأسعار البنزين والنظر في زيادة أسعار منتجات الوقود الأخرى بقدر أكبر مما كان مخططاً له. وينبغي تخصيص جزء من المدخرات التي تحققت بفضل هذه الزيادات لتوسيع البرامج الاجتماعية الموجهة بدقة للمستحقين -

الإصلاحات الهيكلية-تحقيق نمو قوي ومستدام وشامل وأكثر اخضراراً

يتعين الاستمرار في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية الطموحة في إطار رؤية المملكة 2030 بغرض تنويع الاقتصاد السعودي ودعم النمو. وتقوم هذه الرؤية على تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية استناداً إلى برامج تحقيق الرؤية ومجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة التقدم المحرز. وتعتمد الرؤية على ثلاث ركائز أساسية، وهي إيجاد مجتمع حيوي وبناء اقتصاد مزدهر وتعزيز القدرات الحكومية، وتتضمن 13 برنامجاً لدعم تحقيقها. وقد تم اتخاذ مجموعة من الخطوات المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ذلك إطلاق أكثر من 300 مبادرة وتبسيط القواعد التنظيمية منذ بداية تنفيذ الرؤية. وتشمل الإنجازات المحققة ارتفاع نسب تملك المنازل، وتجاوز نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل نسبة 30 في المئة المستهدفة لعام 2030 حيث بلغت 35 في المئة، وزيادة سهولة ممارسة الأعمال (نافذة موحدة لتسجيل الشركات في 3 دقائق)، والاعتماد بدرجة أكبر على الوسائل الرقمية في تنفيذ العمليات الحكومية (المشتريات والأجور والخدمات الاجتماعية)، وزيادة الاستثمارات تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. غير أن مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة يظل متدنياً بالرغم من الانتعاش الهائل الذي شهدته في عام 2021، حيث أن وتيرة التنويع الاقتصادي من خلال التحول إلى سلة منتجات أكثر تطوراً لا تزال محدودة.

كذلك وفق الصندوق لا بدّ من دعم المزيد من الاستثمارات في القطاع الخاص المعايير الدقيقة لمختلف العناصر المستهدفة في رؤية المملكة 2030. وينبغي أن يخضع استخدام الموارد العامة — بما في ذلك صندوق الاستثمارات العامة الذي يتولى إطلاق الأنشطة الجديدة — لتحليلات دقيقة لقياس التكاليف والمنافع الناتجة عنه بما يضمن استمرار الصندوق في تحقيق عوائد مرتفعة وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وستساعد إصلاحات سوق العمل — بما في ذلك تيسير حركة العمال الوافدين من خلال إصلاح نظام التأشيرات، وتعزيز برامج التعليم والتدريب، وسد الفجوات بين الجنسين — على توظيف عدد أكبر من المواطنين السعوديين في القطاع الخاص وتقليص التفاوت في الأجور. وسيساهم تعزيز

التي تتضمن تمديد آجال استحقاق الديون، وتخفيض تكاليف إعادة تمويلها وإنشاء منحى للعائد في الأسواق المحلية والدولية. كما يجدر الترحيب بخطط إصدار سندات خضراء في 2022.

السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي

يُتوقع أن يكون التأثير الناجم عن زيادة تشديد أوضاع السياسة النقدية العالمية محدوداً وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. وفي ظل الهيكل الحالي للنظام المصرفي السعودي - الذي يتسم بتدني نسب التمويل بالجملة وارتفاع حجم الودائع دون فوائد - يُتوقع أن يؤدي رفع أسعار الفائدة تماشياً مع تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى آثار إيجابية على ربحية البنوك. كذلك يخلص التحليل الأولي للخبراء إلى أن التأثير شبه منعدم على نمو الائتمان وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وإيجابي على ربحية القطاع المصرفي في حالة ارتفاع أسعار النفط ومستويات السيولة.

- يتم احتواء مخاطر الاستقرار المالي بشكل جيد. فمستويات الربحية والسيولة والرسملة جيدة على مستوى النظام المصرفي. ولا تزال نسب القروض المتعثرة منخفضة بالرغم من انتهاء العمل ببرنامج تأجيل دفعات القروض الذي تم إطلاقه أثناء جائحة كوفيد لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتساعد متطلبات السلامة الاحترازية الكلية - مثل نسبة القروض إلى قيمة العقار، ونسبة خدمة الدين إلى الدخل، والروابط الواضحة بين القروض والرواتب - في الحد من المخاطر التي تواجه النظام المصرفي بسبب الزيادة السريعة في قروض العقارات السكنية التي لا يزال من الضروري استمرارية إخضاعها للمتابعة الدقيقة. ومن شأن مواصلة العمل على تنفيذ الإطار التنظيمي الجديد للبنوك الإسلامية وإطار نظام المعالجة، وتعزيز الجهود من أجل تطبيق متطلبات بازل 4، أن يساعد على الحد من المخاطر بدرجة أكبر.

- يظل ربط العملة بالدولار الأمريكي ملائماً في ظل هيكل الاقتصاد السعودي. فلا تزال هذه السياسة مفيدة للمملكة إلى حد كبير في دعم استقرارها النقدي. ويظل المركز الخارجي للسعودية متسقاً بشكل عام مع الأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل، مع توافر احتياطات كافية لاستمرار الربط.

مصرف للكربون، وذلك استناداً إلى استراتيجية مياه تراعي مواطن تأثر المملكة بالتغيرات المناخية. كذلك تعكف الحكومة على زيادة الاستثمارات في مجال إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر، فضلاً عما تقوم به من أعمال البحث والتطوير التي تركز على مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون. غير أن تحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء يستلزم تنفيذ خارطة طريق مفصلة تتضمن معلومات دقيقة عن حجم الاستثمارات اللازمة ومدى إمكانية تنفيذها باستخدام التقنية المستدامة. ويتعين أيضاً أن تتسق الاستراتيجية عموماً مع الإصلاحات الجارية في أسعار الطاقة، التي تمثل عنصراً أساسياً في الحد من الانبعاثات، وكذلك مع إصلاحات أسعار المياه.

الحكومة، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والرقمنة في دعم تنمية القطاع الخاص.

في المحصلة، يخلص صندوق النقد الدولي إلى التأكيد على أن المملكة تبذل جهوداً مشجعة على صعيد سياسات المناخ الرامية إلى تخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معها. وتهدف مبادرة السعودية الخضراء التي تم الإعلان عنها عام 2021 إلى الحد من انبعاثات الكربون، بما في ذلك من خلال تلبية 50 في المئة من احتياجات الطاقة المحلية للمملكة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 (مقابل 1 في المئة في الوقت الحالي)، وإلى رفع الغطاء النباتي من خلال زراعة 10 مليارات شجرة لتكون بمثابة



الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ... الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد
من خدماتنا الحصرية. يسرنا
في الغرفة دعم أنشطتكم مع
الشركات الألمانية



الغرفة العربية اليونانية تنظّم لقاء العمل "مصر - اليونان" لتعزيز العلاقات الاقتصادية



نظمت الغرفة العربية اليونانية لقاء العمل "مصر - اليونان" بمشاركة أكثر من 55 من رجال الأعمال وممثلو الشركات المصرية وأكثر من 75 من رجال الأعمال ممثلو الشركات اليونانية الذين حضروا جلسات هذا اللقاء ومداولاته، إلى جانب عقد اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال من الجانبين، والرامية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية.

الشرف سفير جمهورية مصر العربية لدى اليونان إسماعيل خيرت، ونائب وزير البيئة والطاقة اليوناني جورج أميراس. وتطرّق كلا الضيفين في كلمتهما إلى العلاقات الإيجابية والاستراتيجية والتعاون المُثمر بين مصر واليونان.

قدّم الفعالية الأمين العام للغرفة العربية اليونانية رشاد مبجر، ثم تلا ذلك كلمتي ترحيب من رئيس مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية خاريس جيرونيكولاس، ونائب رئيس الغرفة ورئيس الموارد البشرية في شركة اتحاد المقاولين (CCC) سهيل صباغ. ثم تحدث ضيفي

التعاون الثنائي، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية في الملاحه وصناعة الموانئ واللوجستيات في هذا القطاع.

وأدار الجلسة الثالثة الرئيس والناشر لمجلة Middle East Economic Survey (MEES) وعضو مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية د. صالح جلا، مستعرضاً أهمية موضوع الامن الغذائي وآثاره على كثير من الشعوب طالباً من المتحدثين في هذه الجلسة ان يدلوا بأرائهم ومداخلاتهم حول هذا الموضوع ومسألة تطوير التعاون في المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية وما يتصل بهذا القطاع من خدمات ومجالات غذاء أخرى. وتحدّث في الجلسة كل من: نائب الرئيس في الغرفة التجارية بالقاهرة، المهندس سامح مصطفى زكي، ومدير تنمية الاعمال الحديثة، لشركة mastihashop Mediterra المساهمة ساندروس خاراامبولوس، ورئيس مجلس الإدارة في الغرفة التجارية المصرية لكفر الشيخ، وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية حاتم السعدي محمود عبد الغفار، وتلاه بعد ذلك أندرياس داتسوبولوس، البيولوجي ومُستشار الاحياء المائية.

وتطرّق كل متحدث إلى إمكانيات شركته وبلده في المنتجات الزراعية والغذاء وغيرها، مُتطّعين الى آفاق التعاون في هذا القطاع لتجاوز الازمات الغذائية خاصة فيما انتجته الحرب الروسية -الأوكرانية.

وبدأت الجلسة الرابعة والأخيرة بتقديم من المحاور رشاد مبجر مستعرضاً الاستثمارات المتبادلة والقائمة بين مصر واليونان والاستثمارات العربية عموماً في اليونان. بعدها تحدّث كل من: عضو مجلس الإدارة في صندوق تنمية أصول الجمهورية اليونانية، ومستشار قانوني اول في هيئة المصارف اليونانية د. ثاليا أميري. ثم تحدّث رئيس مجلس الإدارة في الجمعية اليونانية بالقاهرة خريستوس كافاليس، ومن ثم تحدّث رئيس المبادرات والشركات الناشئة، شركة اتحاد المقاولين عارف بوعلوان. وأبدى كل متحدث تصوره في آفاق هذا التعاون وإمكانيات البلدين في زيادة التبادلات الاستثمارية. وشهدت الجلسة إطلاق شركة اتحاد المقاولين (CCC) مبادرة تهدف إلى تأسيس شركة خاصة في مصر لرواد الاعمال من الشباب تعتنى بأفكارهم وتقدّم لهم الدعم لتطوير أعمالهم، وهذا ما يدل على دور شركة (CCC) البناء على صعيد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الدول التي تعمل بها.

بعد ذلك، بدأت الجلسة الأولى التي تناولت مشروع الربط الكهربائي بين البلدين ودور القطاع الخاص وخبرات البلدين في الطاقة المتجددة بكلمة المتحدث الرئيسي الأمين العام للطاقة والموارد المعدنية في وزارة البيئة والطاقة اليونانية أليكساندرا سذوكو، التي تحدّثت بإسهاب عن مشروع الربط الكهربائي بين البلدين وخطوات التعاون ودور القطاع الخاص في هذا المشروع. وأدار هذه الجلسة إلياس سافاكيس، مدير تطوير العمليات في شركة توزيع الغاز الطبيعي (DEDA) ومُحاضر في جامعة بيربوس، وعضو مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية. وتحدّث في الجلسة كل من: مدير عام الامتيازات والاستثمارات في المرافق في مجموعة السويدي إلكتروك المصرية عمر فوده، ومدير التكنولوجيا الحديثة وبدائل مصادر الطاقة في شركة Asprofos المساهمة اليونانية الدكتور سبيروس كيارتيزيس، والرئيس التنفيذي لشركة Power Generation Engineering & Services Co، احمد رمضان، ورئيس تنمية الاعمال في مجموعة Eunice للطاقة الدكتور جورج بخليفانوغلو. وتطرّق المتحدثون إلى خبرات شركاتهم وأوجه التعاون سواء تلك التي تتعلق بموضوع الربط الكهربائي أو الطاقة.

وبعد الجلسة عُقدت حلقة نقاش مُوسّعة بين المتحدثين ورجال الاعمال من القطاع الخاص المُشاركين في هذه الفعالية.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع الملاحه والموانئ وأحواض صيانة بناء السفن وآفاق التعاون بين الجانبين، وقدم لها المتحدث الرئيسي وزير الملاحه وسياسة الجزر اليونانية معالي إيوانيس بلاكيوتاكيس، الذي استعرض دور وزارته في تطوير هذا القطاع وجهود الحكومة اليونانية، والى التعاون المصري-اليوناني في هذا القطاع. أدار الجلسة المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة XRTC لاستشارات الاعمال جورج كسيرازاكيس، وتحدّث فيها كل من: رئيس مجلس إدارة شعبة خدمات النقل الدولي واللوجستيات في الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية، وعضو مجلس إدارة غرفة ملاحه الاسكندرية والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات Kadmar المهندس مدحت حاتم القاضي، ومدير تنمية الاعمال في مجموعة Archirodon داميانوس أيفثيمياديس، وعميد كلية النقل الدولي واللوجستيات في الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الدكتور سارة الجزائر، والرئيس التنفيذي لشركة SGS Egypt عبد العال علي سلامة.

وقدم كل متحدث معلومات عن طبيعة عمل شركته وآفاق

مناخ الأعمال في ألمانيا يواصل التحسن بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية: انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار في دول "اليورو"



أظهر التقرير الدوري الشهري، الذي تصدره الغرفة الألمانية للتجارة والصناعة، عن مواصلة مناخ الأعمال في الاقتصاد الألماني التحسن حيث ارتفع مؤشر ifo لمناخ الأعمال. ويرجع هذا التحسن قبل كل شيء إلى أن الشركات كانت أكثر رضا بشكل ملحوظ عن مستوى أعمالها الحالية. ومن ناحية أخرى، لم تتغير توقعات الأعمال خلال الأشهر القادمة كثيرا حيث ما تزال العديد من الشركات الألمانية تشكك بكيفية تطور أعمالها على المدى القريب.

مستوى الأعمال خلال الفترة القادمة حتى مع استمرار نوع من التشكك وحالة عدم اليقين بسبب اثار حرب أوكرانيا. كما تحسن مناخ الأعمال في قطاع الخدمات بشكل ملحوظ. وكان مقدمو

بيّن التقرير أنّه في قطاع الصناعة، ارتفع مؤشر الأعمال بشكل ملحوظ، وقد قيمت الشركات العاملة في القطاع الوضع الحالي لمستوى أعمالها بشكل أفضل إلى حد ما. كما زادت توقعات

يورو إلى 30 يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون أيضًا تأثير. حيث تضاعفت تقريبًا أسعار زيت التدفئة الخفيف (وصلت الزيادة إلى 98.6 في المئة). كما كان على المستهلكين أن يدفعوا أكثر بكثير للبنزين والذي ارتفعت أسعاره في أبريل أيضًا بنسبة 38.5 في المئة، إلى جانب الغاز الطبيعي الذي ارتفع بنسبة 47.5 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء بنسبة 19.3 في المئة. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل فوق المتوسط في أبريل بنسبة 8.6 في المئة.

من جهتها تتوقع المفوضية الأوروبية، ونتيجة للحرب في أوكرانيا، انخفاضًا ملحوظًا في النمو الاقتصادي وارتفاعًا حادًا في الأسعار في دول منطقة اليورو، حيث تتوقع المفوضية نموًا في منطقة اليورو بواقع 2.7 في المئة للعام 2022، بعد أن كانت التوقعات السابقة تشير إلى نمو بواقع 4 في المئة. أما بالنسبة لألمانيا، فقد خفضت المفوضية تقديراتها السابقة للنمو الاقتصادي في عام 2022، من 3.6 في المئة إلى 1.6 في المئة فقط. وبحسب المفوضية فإن الحرب جلبت تحديات جديدة في الوقت الذي كانت فيه اقتصادات دول الاتحاد تتعافى من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا. وتشير تقديرات المفوضية إلى أن الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية على روسيا سيكون لها تأثير كبير على تطورات الأسعار، إذ وبحسب التوقعات الحالية، فإن معدل التضخم في منطقة اليورو سيرتفع إلى 6.1 في المئة هذا العام. وبالنسبة لألمانيا، تتوقع المفوضية الأوروبية معدل تضخم يبلغ 6.5 في المئة في عام 2022، مع التوقع أن ينخفض إلى 3.1 في المئة في العام القادم 2023.

سوق العمل

مع استمرار تخفيف إجراءات كورونا، يستمر التعافي في سوق العمل حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل في شهر أبريل بنحو 53 ألف شخص ليصل مجموع عدد العاطلين عن العمل إلى 2309000 شخص، ويمثل هذا العدد من العاطلين أقل بنحو 462 ألف شخص مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. كما انخفض معدل البطالة من مارس إلى أبريل بنسبة 0.1 نقطة مئوية إلى 5 في المئة، وبالتالي فهو أقل بمقدار نقطة مئوية واحدة عن نفس الشهر من العام الماضي. وفي برنامج العمل بدوام مختصر بلغ عدد المسجلين الجدد في البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 1 و27

الخدمة أكثر رضا بشكل ملحوظ عن مستوى أعمالهم الحالية. من جهة أخرى عادت توقعات شركات القطاع إلى التشاؤم مرة أخرى، خصوصًا لدى شركات النقل والخدمات اللوجستية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة المتزايدة.

أما في قطاع التجارة، فقد ارتفع مؤشر مناخ الأعمال مرة أخرى بعد انخفاضين لشهرين على التوالي، حيث تحسن رضا الشركات عن مستوى أعمالها في الوقت الحاضر. كما حصل تحسن طفيف على توقعات مستوى الأعمال في الأشهر القادمة مع بقائها متشائمة بشكل عام. وفي قطاع البناء، فقد تعافى مناخ الأعمال إلى حد ما بعد التراجع الكبير الذي شهده في أبريل (نيسان)، وهنا أيضًا كان لمستوى رضا شركات البناء عن أعمالهم الحالية الدور الأساسي في تحسن المؤشر خصوصًا مع بقاء الشركات متشككة بالنسبة للأعمال خلال الأشهر القليلة القادمة. كذلك شهد مؤشر ifo لتوقعات التصدير في شهر مايو (أيار) تحسنًا، وذلك على الرغم من المشاكل اللوجستية التي تواجهها الصناعة الألمانية في الوقت الحاضر، إلى جانب نقص المواد الأولية المستمر منذ فترة.

ومن مؤشرات التعافي التوقعات بنمو قطاع الصادرات لصناعة السيارات مرة أخرى. كما لا يزال مصنعو المعدات الكهربائية يتوقعون نموًا ثابتًا في الصادرات، حيث يسود تفاؤل حذر في شركات صناعة المعدات والآلات فيما يتعلق بمستوى صادراتها خلال الأشهر القادمة. بينما يتوقع مصنعو المواد الغذائية حدوث انخفاض طفيف في الصادرات خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، كما هو الحال أيضًا بالنسبة لتوقعات شركات صناعة النسيج التي تتوقع أيضًا تراجعًا محدودًا في صادراتها.

في سياق متصل ارتفع معدل التضخم في ألمانيا خلال شهر أبريل إلى مستوى 7.4 في المئة، وهو الأعلى منذ أكثر من أربعين عامًا، وذلك وفقًا لمكتب الإحصاء الاتحادي. وترجع معدلات التضخم العالية هذه إلى آثار الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير إلى جانب اختناقات التسليم للمواد الأولية والمواد الوسيطة.

وشهد شهر أبريل 2022، ارتفاع إجمالي في أسعار السلع بنسبة 12.2 في المئة مقارنة بشهر أبريل 2021، وارتفعت بشكل خاص أسعار الطاقة بمتوسط 35.3 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. فبالإضافة إلى آثار الحرب والأزمة في أوكرانيا، كان للزيادة في ضريبة ثاني أكسيد الكربون في بداية العام من 25

زيادة الإيرادات الضريبية في ألمانيا

وأظهر تقرير صادر عن وزارة المالية الألمانية عن تقديرات الإيرادات الضريبية للعام الجاري 2022م، زيادة في هذه الإيرادات بمبلغ 40.4 مليار يورو مقارنة بتقديراتها السابقة المعلنة في شهر نوفمبر الماضي. ووفقاً للتقديرات الجديدة ستصل الإيرادات الضريبية للعام الجاري إلى 889.3 مليار يورو تقريباً (375.1 مليار يورو إيرادات الضرائب المخصصة للحكومة الاتحادية، 345.2 مليار يورو إيرادات الضرائب المخصصة للولايات، 127.4 مليار يورو الضرائب التي تحصلها البلديات بالإضافة إلى 41.6 مليار يورو الضرائب المخصصة لاتحاد الأوروبي). وبشكل إجمالي وبحسب توقعات وزارة المالية الجديدة سوف تحصل الدولة الألمانية على 220 مليار يورو كإيرادات ضريبية إضافية خلال السنوات الممتدة من 2022م وحتى العام 2026م. كما اشارت تقديرات الوزارة إلى ان العائدات الضريبية للدولة الألمانية سوف تتجاوز حاجز الترليون يورو في العام 2026، حيث تشير التقديرات إلى ان هذه الإيرادات ستبلغ 1031.8 مليار يورو. وعلى الرغم من الأرقام الإيجابية لهذا التقديرات إلا ان وزير المالية كريستيان ليندنر شدد على ان هذه التقديرات لم تأخذ بالحسبان التخفيضات الضريبية التي ستمنح للمواطنين والشركات لمواجهة ارتفاع التضخم ومخاطر حرب أوكرانيا إلى جانب اثار جائحة كورونا المستمرة منذ عامين والتي قد تبلغ تكلفتها في العام 2022 حوالي 17 مليار يورو، وان يصل إجمالي كلفتها حتى العام 2026 أكثر من 51 مليار يورو. ويعود الارتفاع في تقدير العائدات الضريبية للعام الجاري والاعوام القادمة، على الرغم من خفض الحكومة الألمانية لتوقعاتها بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2 في المئة للعام 2022 وبنسبة 2.5 في المئة للعام 2023، إلى معدلات التضخم العالية وارتفاع أسعار السلع والذي عادة ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، خصوصاً إذا لم يتراجع الميل للاستهلاك لدى المواطنين بدرجة كبيرة وهو ما لا يحدث في الوقت الحاضر بسبب الوفورات والمدخرات التي تراكمت لدى المواطنين بعد تراجع الانفاق اثناء جائحة كورونا وسعي العديد منهم إلى تعويض هذا التراجع في الاستهلاك إضافة إلى تزايد انفاق الشركات بعد عودة الغالبية من موظفيها إلى العمل من مكاتبهم بدل العمل من المنزل.

ابريل 120 ألف شخص. وبحسب بيانات وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ عدد الأشخاص الذين استلموا تعويضات من برنامج الدوام المختصر في شهر فبراير الماضي حوالي 723 ألف شخص.

علاوة على ذلك اظهر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، أن إجمالي عدد العاملين والموظفين في ألمانيا في الربع الأول من العام 2022م قد بلغ حوالي 45.1 مليون موظف وعامل، ويمثل هذا العدد زيادة بنحو 217 ألف شخص أو ما نسبته 0.5 في المئة مقارنة بمجموع العاملين في الربع الرابع من العام 2021. كما ان عدد العاملين في الربع الأول من العام الجاري يعد أكبر بنحو 43 ألف شخص أو ما نسبته 0.1 في المئة مقارنة بالربع الرابع من العام 2019م، الربع الأخير قبل بدء القيود بسبب جائحة كورونا في ألمانيا. بالإضافة إلى ذلك وبالمقارنة بالربع الأول من عام 2021، ارتفع عدد الأشخاص العاملين في الربع الأول من العام 2022 على أساس سنوي بمقدار 687 ألف شخص أي ما نسبته 1.5 في المئة وهو ما يعتبر أكبر زيادة في التوظيف في ألمانيا منذ الربع الثاني من العام 2007 والذي ارتفع فيه عدد العاملين بمقدار 700 ألف شخص أو ما نسبته 1.8 في المئة مقارنة بالربع الثاني من العام الذي سبقه، وترجع الزيادة الكبيرة في عدد العاملين في ذلك الوقت إلى اصلاح منظومة الرعاية الاجتماعية والمعروفة ب (Hartz-Reformen). وقد ساهمت قطاعات الخدمات بشكل رئيسي في زيادة عدد الأشخاص العاملين في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق، حيث ارتفع عدد العاملين في قطاعات الخدمات المختلفة بنحو 650 ألف شخص أي ما نسبته 2 في المئة.

علاوة على ذلك أظهر تقرير مكتب الإحصاء الاتحادي أن عدد الموظفين الخاضعين للضمان الاجتماعي في الربع الأول من العام 2022 قد ارتفع مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، حيث وصل عدد المشمولين بالنظام إلى 41.2 مليون موظف بزيادة بمقدار 719 ألف موظف أو ما نسبته 1.8 في المئة، بما فيهم من عمال ذوي الأجور المنخفضة والعاملين بعقود قصيرة الأجل، بينما استمر عدد العاملين لحسابهم الخاص في الانخفاض، بما في ذلك العاملين في المشاريع الأسرية، حيث تراجع عددهم بنحو 32 ألف شخص وبنسبة 0.8 في المئة إلى 3.9 مليون شخص.

ارتفاع قياسي في أسعار العقارات

يستمر ارتفاع الأسعار في سوق العقارات الألماني بزخم مستمر، حيث أظهر تقرير اتحاد بنوك الرهن العقاري الألمانية (VDP)، ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 8.8 في المئة في الربع الأول من عام 2022، مقارنة بالربع الأول من عام 2021. وبهذا الارتفاع وصل مؤشر أسعار العقارات الخاص باتحاد بنوك الرهن العقاري الى مستوى 190.8 نقطة وهو مستوى قياسي بالمقارنة مع سنة الأساس للمؤشر في العام 2010م والذي يساوي 100 نقطة. وقد سجلت العقارات السكنية مرة أخرى أقوى نمو في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، حيث ارتفعت بنسبة 10.7 في المئة في جميع أنحاء ألمانيا. وارتفعت أسعار العقارات التجارية للمرة الثانية على التوالي بنسبة 1.8 في المئة، ومثلت أسعار العقارات المكتبية، التي ارتفعت بنسبة 3.9 في المئة في الربع الأول من عام 2022م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، المحرك الأساسي لأسعار العقارات التجارية بشكل عام. من ناحية أخرى، تراجعت أسعار عقارات مبيعات التجزئة بنسبة 3.2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

آثار نقص المواد الأولية على قطاع الصناعة

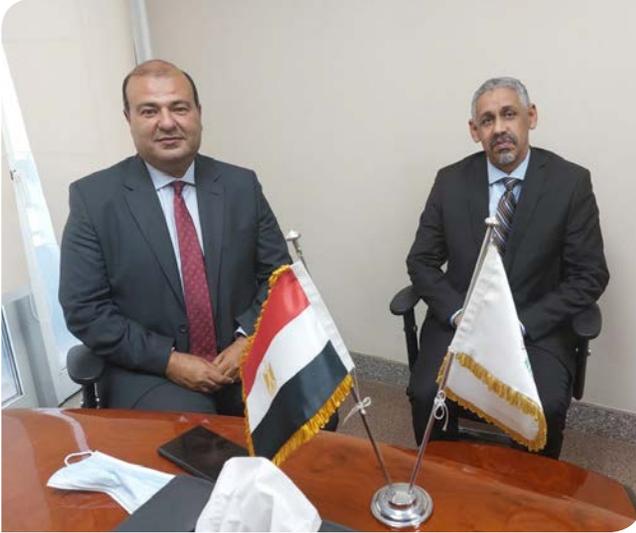
تزايد عقود الطلبات لدى شركات قطاع الصناعة الألماني بشكل متزايد حتى وصلت قيمتها الى نحو 100 مليار يورو، وهو ما يكفي لان تستمر الشركات الصناعية في الإنتاج لعدة أشهر حتى دون تلقي أي طلبات إضافية، وبحسب استطلاع للرأي اجراه معهد

ifo نحو 2000 شركة صناعية فان شركات صناعة السيارات تأتي في مقدمة الشركات الصناعية التي لديها طلبات تكفي لان تستمر في الإنتاج لأكثر من سبعة أشهر دون تلقي أي طلب إضافي. تليها شركات صناعة المعدات والآلات والتي تكفي عقود الطلبات التي لديها لاستمرارها في الإنتاج لنحو ستة أشهر ونصف دون اية عقود إضافية.

ومشكلة نقص المواد الأولية والوسيطه التي تعاني منها حاليا شركات القطاع الصناعي الألماني مرشحة للتفاقم نتيجة إجراءات الصين لمكافحة جائحة كورونا واستراتيجيتها القائمة على "صفر كوفيد" والتي بسببها تم الاغلاق الشامل والصارم للعديد من المدن الصينية، واحده من أهمها مدينة شانغهاي التي تضم أهم الموانئ الصينية، حيث انه ومع عدم وجود عمال يستطيعون تفريغ وتحميل السفن، فبالكاد تغادر أي شحنات الموانئ الرئيسية في الصين، حيث أن 15 في المئة من المنتجات الأولية التي تشتريها ألمانيا تأتي من الصين. ولمواجهة إشكالية نقص المواد الأولية تحاول الشركات الألمانية توسيع مجموعة الموردين بحيث لا تبقى معتمدة على عدد قليل من الموردين حيث تُتصح الشركات بعدم الاعتماد بشكل كبير على بلد واحد ومورد واحد الا ان تنوع وتوسع بلدان التوريد يحتاج الى وقت طويل. هذا الى جانب زيادة التخزين والذي يخلق مشكلة إضافية حيث ان سعي الشركات الى بناء مستودعات تخزين كبيرة سيؤدي الى زيادة الطلب على المواد الأولية والتسبب في رفع أسعارها. ويستتبع هذه الزيادة في الأسعار ان تقوم بعض الشركات بتمرير جزء منها الى المستهلكين النهائيين والذين تتسبب إشكالية نقص المواد الأولية لهم في مشكلتين رئيسيتين: فترات الانتظار الطويلة للحصول على المنتجات المطلوبة وارتفاع الأسعار.



خالد حنفي التقى سيدي ولد التاه: شراكة مشتركة لخدمة التنمية الاقتصادية العربية - الافريقية



العربية، أسهم في تعميق روح التضامن والتعاون المشترك بين الدول العربية من جهة، وبين دول القارة الإفريقية من جهة أخرى". بدوره أشاد سيدي ولد التاه بالعمل البارز الذي يقوم به اتحاد الغرف العربية، منوها بالفعاليات التي نظمها الاتحاد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في الأسبوع الأخير من "اكسبو دبي 2020"، ومنها المنتدى الدولي لريادة الأعمال والاستثمار. مشددا على "أننا في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (باديا)، معنيون اليوم برفع مستوى التعاون والشراكة مع اتحاد الغرف العربية، بما يحقق الأهداف والتطلعات المشتركة".

ولفت إلى أن "البلدان العربية والافريقية، يزخران بالموارد الطبيعية والبشرية، ومن المهم جدًا رفع حجم ومستوى الشراكة الاقتصادية العربية - الافريقية، وأن يكون لدينا شركاء مهمون مثل اتحاد الغرف العربية لتعزيز هذه الشراكة من خلال الحكومات والقطاع الخاص الذي يعدّ المحرك والداعم الأساسي سواء للاقتصادات العربية أو الافريقية، حيث يهدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الإفريقية، والإسهام في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في هذه المشاريع، وتوفير المعونة اللازمة للتنمية في إفريقيا". كذلك التقى الأمين العام، رئيس الهيئة العربية للتصنيع عبد المنعم

التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) ووزير الشؤون الاقتصادية والتنمية السابق في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، سيدي ولد التاه، حيث جرى البحث خلال اللقاء في سبيل تعزيز التعاون المشترك بين اتحاد الغرف العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية.

وتّم التداول في الشراكة الناجحة بين اتحاد الغرف العربية والمصرف العربي للتنمية، والتي تركزت في فعاليات النسخة الرابعة للمنتدى الدولي لرواد الأعمال والاستثمار، التي عقدت خلال الفترة 28-30 آذار (مارس) الماضي، على هامش فعاليات اكسبو دبي 2020. وتّم التطرّق إلى آليات تعزيز هذه الشراكة من خلال تنظيم المزيد من الفعاليات والنشاطات التي تدعم التنمية والتعاون الاقتصادي العربي - الافريقي. إلى جانب العمل على توقيع اتفاقيات تعاون بين الجانبين، بما يصب في خدمة المصالح العربية - الافريقية المشتركة.

وشدد خالد حنفي على أن "اتحاد الغرف العربية، حريص على تعزيز التعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (باديا)، ويأتي هذا اللقاء مع مدير عام المصرف معالي سيدي ولد التاه، في سياق تبادل الآراء والأفكار، من أجل الارتقاء بمستوى التعاون إلى مستويات تلبّي أهدافنا المشتركة، حيث ينصب عمل الاتحاد في تعزيز العمل العربي المشترك والارتقاء بمستوى نشاط القطاع الخاص، في حين أنّ المصرف له باع طويل في العمل على تعزيز واقع التنمية الاقتصادية ليس في البلدان العربية فحسب بل في القارة الافريقية، ومن هنا يمكن القول إنّ هناك تكامل جوهري بين عمل الاتحاد والمصرف، والذي نأمل من خلال رفع مستوى التعاون والتنسيق في ما بيننا، أن يساهم أكثر فأكثر في خدمة الأهداف التنموية لبلداننا وشعوبنا العربية والافريقية".

ونوّه حنفي بالدور المميّز الذي يلعبه المصرف على صعيد تحقيق التنمية سواء في البلدان العربية أو في القارة الافريقية، عبر المشاريع التنموية الضخمة التي ينفذها والتي استفاد ويستفيد منها الدول العربية والافريقية. مؤكّدا أنّ "ممارسة المصرف لنشاطه ضمن إطار جغرافي يتعدى حدود العمل الإقليمي لجامعة الدول

وتابع: "طرق الدفع حول العالم تتغير؛ نظرًا لظهور طرق رقمية جديدة، وسط تحالفات مالية موجودة بالفعل، على سبيل المثال روسيا تحرك تريليون دولار، وأجزاء من العالم تتلقف هذا، بما فيهم دول عربية، ويمكن النظر لمعالجة هذه الأموال بشكل قانوني، يوجد فرصة كبيرة الآن لتغيير طرق الدفع؛ لأن العالم يتغير، ويُعاد ترتيب الأمور".

وسأل: في خضم الأحداث الحالية وتداعيات الحروب المُمنهجة، سواء التكنولوجيا أو الصحية أو العملات، هل سيخرج على الساحة نُظم مالية وتجارية مختلفة، مثل نظام المُقايضة أو العملات غير التقليدية، وكيف سيؤثر ذلك على سعر الصرف في الدول الأضعف، وما النُظم التجارية والمالية التي ستخرج على الساحة، وهل نجتذب استثمارات ساخنة أو مباشرة أو أدوات دين أي استثمارات أفضل؟ معتبرا أن التحالفات الاستراتيجية التجارية السبيل الأمثل لاجتياز الأزمة الحالية.

التراس، وجرى التداول في سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين اتحاد الغرف العربية والهيئة العربية للتصنيع، باعتبار أن عمل الاتحاد والهيئة يتقاطعان في دعم الصناعة في البلدان العربية.

وفي مناسبة أخرى، أشار الأمين العام الدكتور خالد حنفي، إلى أن "أسعار الصرف وموازين القوى والعملات تتغير حول العالم، وشهدنا الدولار هو العملة الدولية منذ عام 1945، والذي شهد ارتفاعًا عام 1971، ولكن هذا لا يمنع حدوث أي تغيير في العالم". وأكد حنفي خلال جلسة بعنوان: "المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة الجيوسياسية الدولية"، وترأسها رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة طارق فايد، خلال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2022، أن "العالم يتغير ناحية اتجاه آخر، وفكرة استقرار سعر الصرف ليست هدفًا في حد ذاتها، ولكن المطلوب هو ألا يحدث ارتفاعات وانخفاضات، وسواء حدث ذلك بشكل سلس، هذا لا يمنع طالما يحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة".

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع التسيقي لمشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة



صياغة مشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب.

من جانبها، أكدت مديرة ادارة العلاقات الاقتصادية - القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية رحاب عز الدين على أهمية الاجتماع الهادف الى تبني منهج جديد في صياغة الاتفاقية وبما ينسجم مع الأوضاع الحالية في الدول بعد جائحة فيروس كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية وما رافقته من تداعيات على الأمن

نظم اتحاد رجال الأعمال العرب الاجتماع التسيقي الثاني لمشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب العمل والمستثمرين العرب وذلك بالتعاون مع ادارة العلاقات الاقتصادية - قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمشاركة اتحاد الغرف العربية. وذلك لبلورة رؤية القطاع الخاص العربي واعداد النسخة الأولية من مشروع الاتفاقية ليمت عرضها على أصحاب القرار في جامعة الدول العربية.

وأكد رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع على أهمية اللقاء الهادف للاستماع إلى آراء مجتمع الأعمال العربي والخروج بأفكار ومقترحات بناءة، تُترجم إلى أرض الواقع لأفكار عملية تبلور مشروع الاتفاقية وتساهم في دخوله حيز التنفيذ في القريب العاجل، والتي ستعمل على زيادة حجم الاستثمارات والتجارة البينية العربية بشكل كبير وفق توقعات قادة الدول العربية.

وأشار الطباع إلى وجود العديد من المقترحات التي تهدف مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك من خلالها إلى بلورة رؤيتها على أرض الواقع منذ سنوات عديدة، ومن هذه المقترحات استكمال

العرب، مشيرةً الى أهمية التركيز على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ودعم المشاريع الريادية وتعزيز دور الشباب صناع المستقبل واطاحة المجال أمامهم خاصة في ظل التحول الرقمي خاصة مع بلوغ معدلات البطالة في الوطن العربي لنسب مرتفعة غير مسبوقه تتجاوز 26 في المئة.

كما وتم خلال اللقاء استعراض عدد من الملاحظات والمقترحات من قبل المشاركين للوصول الى صيغة مناسبة تساهم في تسهيل حركة رجال الأعمال والمستثمرين العرب والتقليل من معوقات الاستثمار وتعزيز التعاون والتكامل العربي في شتى المجالات الاقتصادية.

الغذائي بالدول العربية.

بدوره، أشار الأمين العام المساعد للاتحاد طارق حجازي الى وجود العديد من الجهات التي تمنح تسهيلات فيما يتعلق بحركات التنقل والسفر والتي يمكن الاطلاع على الشروط المرافقة لها والاستفادة منها في بلورة مشروع القانون، والاستفادة من التجارب الناجحة والتي ساهمت بتعزيز الاستثمار العربي البيني.

بدورها، أكدت المستشارة الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية مي دمشقية على أهمية التقليل من القيود المالية المرافقة لمشروع الاتفاقية خاصة التي يتم فرضها على رجال الأعمال والمستثمرين

شاهين علي شاهين يزور الكويت ويسلم الدعوات للمنتدى العربي - البرازيلي



زار المستشار الإقليمي للغرفة العربية - البرازيلية لدى دول مجلس التعاون الخليجي والعراق واليمن، شاهين علي شاهين، دولة الكويت حيث التقى كل من وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر، ورئيس الهيئة العامة لشؤون الزراعة في الكويت محمد داود الأحمد.

وسلم شاهين علي شاهين الشخصيات التي التقاها، الدعوة للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي والذي سيعقد يوم 4 يوليو (تموز) القادم في مدينة سان باولو البرازيلية تحت رعاية الرئيس البرازيلي وبحضور عدد كبير من الوزراء وكبار الشخصيات وأصحاب الأعمال من الجانبين. كما جرى خلال اللقاءات الثلاثة استعراض آفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الكويت والبرازيل والدول العربية، والفرص المتاحة للتعاون بين القطاع الخاص في كلا الجانبين.

وكان تأكيد خلال اللقاءات على أهمية أن تساهم الزيارات المتبادلة في فتح مجالات جديدة للتعاون بين الشركات الكويتية والبرازيلية في مجالات متنوعة. وجرى التشديد على أن الكويت والبرازيل تربطهما علاقات وثيقة، وأن البرازيل تعتبر من الوجهات المميزة للاستثمارات الكويتية، حيث يوجد بها استثمارات ناجحة في قطاعات مختلفة. كذلك كان هناك تأكيد على اهتمام أصحاب الأعمال والمستثمرين بالتعرف على الفرص المتاحة للاستثمار في البرازيل التي تزخر بالكثير من الفرص الاستثمارية في قطاعات عديدة منها الطاقة والتعدين.

نائل الكباريتي يبحث أوجه التعاون الاقتصادي مع اليونان



معتبرا أنّ اليونان دولة مهمة وذات بعد استراتيجي للاتحاد الأوروبي، وتمتاز بتاريخ عريق وتعتبر مهذا للحضارة في الاتحاد الأوروبي،

ولا تغفل موقعها الاستراتيجي المميز.

من جانبها أعربت السفارة اليونانية عن أملها بأن تسهم هذه الزيارة بحضور أصحاب الأعمال من الجانبين الأردني واليوناني بالنهوض بعلاقات البلدين الاقتصادية زيادة حجم التبادل التجاري من خلال استغلال الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين وضرورة تكثيف الجانبين العمل لإنجاح الفعاليات الاقتصادية التي تخدم البلدين الصديقين.

التقى رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي السفارة اليونانية في عمّان إيفثريا جالاتياناكي بمقر الغرفة، وتم بحث أوجه التعاون الثنائي بين البلدين وسبل تعزيزها، ومناقشة ترتيبات عقد منتدى أردني - يوناني على مستوى أصحاب الأعمال مرافق للزيارة الرسمية لاجتماعات اللجنة الاردنية اليونانية المقررة خلال الربع الأول من تموز المقبل في أثينا.

ورحب الكباريتي بأي تعاون مشترك يهدف الى زيادة التبادل التجاري وبناء شراكات ومشاريع استثمارية بين الجانبين وإقامة علاقات استراتيجية، وأعرب عن شكره للسفيرة على ما تقدمه من تعاون لإنجاح اللقاء المشترك القادم الذي سيعمق في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين الصديقين، كما سيشكل فرصة للجانب الأردني لدعوة أصحاب الأعمال والمستثمرين اليونانيين إلى اكتشاف الفرص المميزة التي يوفرها الأردن في المجالات الاستثمارية المختلفة، وتوسيع قاعدة استثماراتهم في الأردن وتأسيس وعقد الشراكات الاستثمارية في القطاعات التنموية والخدماتية.

غرفة قطر تستعرض الفرص الاستثمارية مع مالي



من جانبه استعرض الوفد المالي الفرص الاستثمارية المطروحة على الجانب القطري والتي تضم ثلاثة عشر مشروعاً في الصمغ العربي، والطاقة النظيفة، والأبار الارتوازية، والبنية التحتية، وإنشاء مجمع تجاري كبير، وإنشاء مجمع رياضي، ومشاريع في الصناعة، والتنمية الحضرية، والنقل البري، وبناء مستشفى دولي، ومعالجة النفايات والتطور الإنساني للقرى، وبناء جسر في العاصمة.

استعرضت غرفة قطر، الفرص الاستثمارية المتاحة في جمهورية مالي خلال اجتماع النائب الأول لرئيس غرفة قطر محمد بن طوار الكواري بالوفد التجاري المالي برئاسة الرئيس التنفيذي لمؤسسة توليز انتربرايز فاتوماتا باتولي نيان.

ولفت بن طوار الكواري إلى أنّ "الفرص الاستثمارية المطروحة تجذبُ المستثمرين القطريين، خاصة في ظل الاهتمام بتعزيز الاستثمارات الخارجية ضمن خطط التنويع الاقتصادي"، مؤكداً "استعداد غرفة قطر للترويج لهذه الفرص بين منتسبي الغرفة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مالي"، مشيراً إلى أنّ هذه الفرص تغطي قطاعات متنوعة". وقال إنّ "رجال الأعمال القطريين لديهم اهتمام بالتعرف على مناخ الاستثمار في مالي"، لافتاً إلى "رغبة غرفة قطر في تعزيز التعاون مع الجانب المالي في هذا الصدد لتطوير التعاون المشترك خلال الفترة المقبلة"، معتبراً أنّ "هناك اتفاقية تعاون موقعة بين غرفتي البلدين، ولا بدّ من تفعيلها لتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين الصديقين".

وفد من الغرفة العربية البرازيلية يبحث مع غرفة قطر آفاق التعاون الاقتصادي



منوهاً بأن المملكة العربية السعودية والبرازيل تربطهما علاقات وثيقة، وأن البرازيل تعتبر من الجهات المميزة للاستثمارات السعودية، حيث يوجد بها استثمارات سعودية ناجحة في قطاعات مختلفة. كما شدد على اهتمام أصحاب الأعمال والمستثمرين السعوديين بالتعرف على الفرص المتاحة للاستثمار في البرازيل. من جانبه، نوه أمين عام الغرفة العربية البرازيلية تامر منصور إلى أن البرازيل تزخر بالكثير من الفرص الاستثمارية في قطاعات عديدة منها الطاقة والتعدين، داعياً أصحاب الأعمال السعوديين إلى استكشاف هذه الفرص والاستثمار فيها. وفي ذات السياق، زار وفد الغرفة العربية - البرازيلية سلطنة عمان، حيث التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان المهندس رضا بن جمعة آل صالح، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين السلطنة والبرازيل. كما سلم الوفد رئيس الغرفة الدعوة للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي والذي يعقد يوم 4 يوليو (تموز) القادم في مدينة سان باولو البرازيلية. كذلك بحث وفد من الغرفة العربية - البرازيلية مع النائب الأول لرئيس غرفة قطر محمد بن طوار الكواري، سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين قطر والبرازيل.

بحث وفد من الغرفة العربية - البرازيلية ضمّ أمين عام الغرفة تامر منصور والمستشار الإقليمي للغرفة لدى دول مجلس التعاون الخليجي والعراق واليمن، شاهين علي شاهين، مع رئيس اتحاد الغرف السعودية عجلان بن عبد العزيز العجلان، سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين المملكة العربية السعودية والبرازيل.

وجرى خلال اللقاء الذي عقد في مقر اتحاد الغرف السعودية في الرياض، استعراض آفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين السعودية والبرازيل والفرص المتاحة للتعاون بين القطاع الخاص في كلا الجانبين. كما سلم الوفد دعوة لرئيس اتحاد الغرف السعودية وأصحاب الأعمال السعوديين للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي والذي يعقد يوم 4 يوليو (تموز) القادم في مدينة سان باولو البرازيلية تحت رعاية الرئيس البرازيلي وبحضور عدد كبير من الوزراء وكبار الشخصيات وأصحاب الأعمال من الجانبين.

وأعرب العجلان عن أن الزيارة ستفتح مجالات جديدة للتعاون بين الشركات السعودية والبرازيلية في مجالات متنوعة. كما أعرب عن ترحيب الغرفة بالمشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي،

ارتفاع أرباح البنوك الخليجية بحدود 11 في المئة



الربع الأول من العام الحالي. ووفق التقرير، سجلت أرباح البنوك في 5 من 6 دول خليجية نمواً ثنائياً الرقم، بينما سجلت الكويت معدل نمو أقل قليلاً عند نسبة 9.0 في المئة، فيما أظهر الأداء السنوي أيضاً نمواً جيداً في الأرباح عبر جميع الأسواق.

واصل قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تسجيل التحسن في نتائجه المالية خلال الربع الأول من عام 2022 بدعم من الانتعاش الاقتصادي القوي وتزايد الطلب بعد الجائحة، مدعوماً بمساهمة زيادة أسعار النفط منذ بداية العام في تعزيز معدلات النمو وثقة الأعمال.

وبحسب تقرير صادر حديثاً عززت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة خطط الاستثمار الاقتصادي بدعم من تزايد العائدات النفطية، ما دعم نتائج قطاع البنوك الخليجية، مشيرة إلى مساهمة تيسير السياسات النقدية في المنطقة والعالم التي تم تنفيذها العام الماضي بهدف تعزيز الاستثمارات، في دعم الاستثمار في أنشطة الأعمال.

ووفق التقرير فقد وصل العائد على حقوق المساهمين للبنوك الخليجية، إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثماني فترات ربع سنوية على خلفية تقليص التكاليف وخفض المخصصات، كاشفاً عن أن صافي ربح قطاع البنوك الخليجية ارتفع إلى 10.9 مليار دولار في

المركزي الإماراتي يرفع توقعات النمو إلى 4.2 في المئة



عام 2021، مع توقعات أن يصل إلى 4.3 في المئة عام 2022 في ظل الإنفاق العام المستدام، والتوقعات الإيجابية لنمو الائتمان، وتحسن المعنويات التجارية. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 8 في المئة عام 2022 بسبب الانتعاش المتوقع في الطلب العالمي، وأيضاً الانتعاش في النقل والسفر وزيادة إنتاج أعضاء "أوبك".

رفع مصرف الإمارات المركزي تقديراته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.2 في المئة خلال العام المقبل 2023، مقابل توقعاته السابقة البالغة 3.3 في المئة. وتشير التقديرات إلى أن التعافي الاقتصادي يكسب زخماً مطرداً، نتيجة سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة، والاستجابة المبكرة والقوية للتحديات المالية والاقتصادية الناجمة عن جائحة "كوفيد 19" وتداعياتها.

وقدّر «المصرف المركزي»، في تقريره السنوي لعام 2021، نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.9 في المئة في 2023، مقابل 3.3 في المئة بتقديراته السابقة. متوقعا نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 5 في المئة عام 2023، مقابل 3.4 في المئة بتوقعاته السابقة. وكان «المصرف المركزي» قد توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.4 في المئة عام 2022، بعد أن نما بنسبة 3.8 في المئة العام الماضي 2021.

وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 5.3 في المئة

السعودية تستهدف مساهمة قطاع السياحة 10 في المئة في الناتج المحلي



في خلق الوظائف كانت 3 في المئة عام 2019 ومن المستهدف الوصول إلى 10 في المئة بحلول 2030. ونوّه إلى أنّ قطاع الوظائف في المملكة نما بنسبة 15 في المئة إلى 820 ألف وظيفة بين 2019 وحتى الآن. مشدداً على أن التأسيسات السياحية التي أطلقتها المملكة في 2019 لا تزال موجودة ولا يوجد قيود محددة للقادمين للسياحة، كما سيتم إطلاق تأشيرات للمقيمين في الخليج قريباً.

أشار وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، إلى أنّ المملكة تستهدف الوصول بمساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى نحو 10 في المئة بحلول 2030. في حين أنه من المستهدف إنفاق أكثر من 200 مليار دولار حتى عام 2030.

وأوضح الخطيب أنّ نسبة 3 في المئة هي مساهمة القطاع في الناتج المحلي للمملكة عند إطلاق استراتيجية السياحة في سبتمبر أيلول 2019. مبيناً أنّ 80 في المئة من المؤسسات العاملة في القطاع هي صغيرة ومتوسطة، والقطاع الخاص هو أساس إدارة وتشغيل قطاع السفر والسياحة.

وعلى صعيد عدد زائري المملكة في 2021، أشار الخطيب إلى أن هناك 64 مليون زيارة داخلية استقبلتها المملكة في هذه الفترة، فيما انخفض عدد الزوار من الخارج بسبب الإغلاقات ووصل إلى 5 ملايين زائر العام الماضي.

وأشار الوزير الخطيب إلى أن القطاع في المملكة انكمش بنسبة 40 في المئة خلال جائحة كورونا، لافتاً إلى أنّ مساهمة القطاع

احتياطات قطر الأجنبية تلامس 58 مليار دولار



ارتفعت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي في شهر مايو (أيار) الماضي بنسبة 2.85 في المئة على أساس سنوي إلى 211 مليار ريال (57.9 مليار دولار)، مقابل 205.2 مليارات ريال في مايو 2021.

ويعود السبب في نمو الاحتياطات الأجنبية القطرية للشهر الحادي والخمسين على التوالي، إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً، لمستويات قياسية، تحت وطأة الحرب الروسية المستمرة على أوكرانيا، وارتفاع حصة قطر من الاستثمار بالسندات وأذونات الخزينة الأجنبية وخاصة الأميركية، والتي ارتفعت على أساس سنوي إلى نحو 115.3 مليار ريال.

وكذلك ارتفعت الودائع وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 167 في المئة. في حين تراجع أرصدة قطر لدى البنوك الأجنبية بنسبة 61.68 في المئة مسجلة 20.8 مليار ريال، بينما انخفض احتياطي الذهب 2.53 في المئة إلى 12.3 مليار ريال.

ارتفاع أعداد السياح الوافدين للمغرب 216 في المئة



2022، خصصت الحكومة دعماً بملياري درهم (قرابة مئتي مليون دولار) عبارة عن إعانات شهرية للموظفين النظاميين.

كشفت وزيرة السياحة المغربية فاطمة الزهراء عمور، عن زيادة عدد السياح الوافدين خلال الفترة الفاصلة بين يناير (كانون الثاني) وأبريل (نيسان) الماضيين بواقع 216 في المئة على أساس سنوي مع استئناف حركة السفر الجوي بقوة. ولفتت إلى أن "عدد الزوار الأجانب بلغ حوالي 1.5 مليون سائح، في حين بلغت مداخيل العملة الصعبة من السياحة 14.62 مليار درهم (1.5 مليار دولار) خلال الفترة نفسها، أي بنسبة نمو 123 في المئة على أساس سنوي، وبإجمالي عدد ليالي مبيت بلغ 2.9 مليون ليلة، أي بزيادة بنسبة 82 في المئة". وتتوقع الحكومة أن يزور خلال العام الجاري أكثر من 4.5 مليون سائح بفضل الحجزات التقليدية وعبر الرحلات الجوية. وكانت السياحة من أكثر المجالات التي تضررت في المغرب بسبب جائحة كورونا، ولإنقاذها قدمت الحكومة دعماً مادياً لأكثر من مرة للعاملين في القطاع. ولتخفيف آثار الأزمة التي تفاقمت جراء تعليق تام للرحلات الجوية بين نهاية العام الماضي وبداية

ميزانية سلطنة عمان تحقق فائضا مالياً بحدود مليار دولار



الفترة ذاتها من عام 2021 الذي بلغ 45 دولاراً أميركياً وبمتوسط إنتاج بلغ نحو 952 ألف برميل يومياً. وصعدت الإيرادات الجارية بنسبة 23.7 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها عام 2021 نتيجة للبدء في تحصيل إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 69 مليون ريال عُمانى والضريبة الانتقائية بنحو 24 مليون ريال عماني، إلى جانب تحسين عمليات توريد الإيرادات الحكومية.

حققت الميزانية العامة لسلطنة عمان فائضاً مالياً بلغ 357 مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول من العام الحالي، (928 مليون دولار)، حيث سيتم توجيه الفائض لتحفيز التعافي الاقتصادي وزيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية ذات الأولوية وخفض مستوى المديونية وإدارة مخاطرها.

وبحسب وزارة المالية شهدت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية الربع الأول من عام 2022، ارتفاعاً بنسبة 66.3 في المئة، لتسجل نحو 3 مليارات ريال عُمانى (8.45 مليار دولار) مقابل الإيرادات المحصلة في الفترة ذاتها من عام 2021 والبالغة 1.8 مليار ريال عُمانى (4.3 مليار دولار). وأرجعت الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو صافي إيرادات النفط بنهاية الربع الأول 2022 بنسبة 70.2 في المئة، مسجلة نحو 1.5 مليار ريال عُمانى مقابل الفترة ذاتها من عام 2021 بسبب ارتفاع متوسط سعر النفط المحقق إلى نحو 78 دولاراً للبرميل، وارتفاع متوسط الإنتاج لبلغ نحو 1.025 مليون برميل يومياً، مقارنة بالسعر المحقق خلال

قطاع الطيران العالمي يتعافى بأسرع من المتوقع



زخماً في بقية هذا العام وحتى حلول عام 2023".

أوضح المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) ويلي والش، أن "حركة المسافرين تتعافى بشكل أسرع مما كان متوقعاً"، معتبراً أنه "في المتوسط يمكن للقطاع الآن أن يشهد عودة أعداد المسافرين إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2023، أي قبل عام مما كان متوقعاً في السابق".

وزاد الطلب مع تخفيف القيود المتعلقة بكوفيد-19- في أنحاء العالم، مما أدى إلى قفزة في عدد الرحلات الجوية، بعد أن أغلقت الحكومات حدودها على مدار العامين الماضيين.

ولفت والش إلى أن "التوقعات على المدى القريب لا تزال إيجابية حتى مع مواجهة قطاع الطيران مشكلات جديدة مثل ارتفاع أسعار النفط والتضخم ونقص القوى العاملة".

ونوّه خلال مؤتمر في الرياض إلى أنه "تشهد حجوزات قوية للغاية، حيث أنّ جميع الرؤساء التنفيذيين لشركات الطيران الذين أتحدث معهم لا يرون فقط تحسن الطلب على السفر على المدى القريب ولكن طوال العام أيضاً"، مشدداً على أنّ "التعافي سوف يكتسب

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في تونس 73 في المئة



إلى اتفاق مع صندوق النقد مقابل تنفيذ إصلاحات لا تحظى بشعبية، بما في ذلك خفض الدعم وتجميد الأجور، لتجنب انهيار ماليتها العامة.

كشفت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس (حكومية)، عن ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية في البلاد بنسبة 73 في المئة على أساس سنوي، خلال الربع الأول 2022.

وبلغت الاستثمارات الأجنبية في الربع الأول 2022، نحو 596 مليون دينار (198.6 مليون دولار)، مقابل 344.6 مليون دينار (114.8 مليون دولار)، على أساس سنوي. وتوزع مجموع الاستثمارات الأجنبية على 3.3 ملايين دينار (1.1 مليون دولار)، بينما بلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة 592.7 مليون دينار (197.5 مليون دولار).

ويستحوذ الدين العام لتونس، بحسب قانون الموازنة، على 82.57 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2022، ويبلغ الدين الخارجي نحو 72.9 مليار دينار (24.8 مليار دولار)، بينما يبلغ الدين الداخلي 41 مليار دينار.

وزادت خدمة الدين بنسبة 55 في المئة مقارنة بعام 2019، كما زادت بنسبة 33 بالمائة مقارنة بعام 2020. وتأمل تونس التوصل

مصر ضمن المراتب الثلاث الأولى عربيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة



دولار بحصة 9.7 في المائة من الإجمالي العربي. وجاءت في المرتبة الرابعة سلطنة عمان بقيمة 3.6 مليارات دولار بحصة 6.8 في المائة، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2.2 مليار دولار بحصة 4.1 في المائة من الإجمالي.

احتلت الإمارات والسعودية ومصر، المراتب الثلاث الأولى في دول المنطقة، من حيث جذب تدفقات الاستثمار المباشر، بقيمة تخطت 45 مليار دولار العام الماضي. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، والتي ارتفعت بنسبة 42 في المئة خلال العام الماضي، نحو 53 مليار دولار، تمثل 6.3 في المئة من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و3.3 في المئة من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.58 تريليون دولار.

وأظهرت تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، حول حجم الاستثمارات المباشرة في المنطقة، استمرار التركيز الجغرافي للتدفقات الواردة، حيث استحوذت الدول الخمس الأولى على أكثر من 96 في المئة من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20.7 مليار دولار بحصة تجاوزت 39.1 في المئة، تلتها السعودية بقيمة 19.3 مليار دولار بحصة 36.5 في المئة، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.1 مليارات

ارتفاع الزوار الدوليين للأردن بحدود 296 في المئة



الأردنية بخطة تعتمد اتخاذ العديد من الإجراءات قصيرة المدى لمدة ثلاث سنوات وإجراءات متوسطة المدى تصل إلى مدة خمس سنوات، وإجراءات طويلة المدى تصل إلى مدة عشر سنوات تكون متصلة بـ "رؤية 2033" التي ستنفذها الحكومة.

أظهرت النشرة الشهرية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار في الأردن، ارتفاعا ملحوظا في مجموع الزوار الدوليين في الثلث الأول من العام الجاري بنسبة 295.9 في المئة على أساس سنوي.

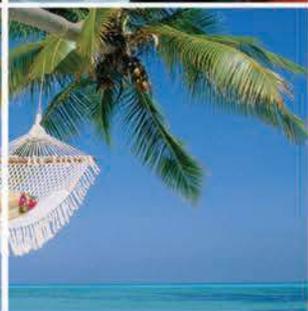
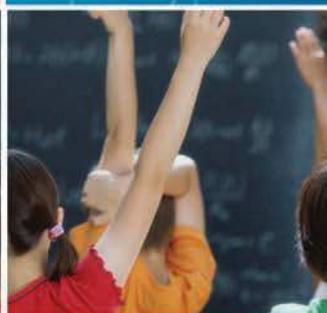
وبحسب الإحصائيات فقد بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى البلاد في الفترة بين يناير (كانون الثاني) وأبريل (نيسان) الماضيين أكثر من مليون زائر متجاوزا الأعداد المتوقعة. وارتفع عدد سياح المبيت في منشآت القطاع وخاصة الفنادق في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بنسبة 280.5 في المئة ليصل إلى أكثر من 902 ألف زائر. كما ارتفع عدد زوار اليوم الواحد بنسبة 415.8 في المئة ليتجاوز 156.6 ألف سائح.

وشهد أبريل (نيسان) الماضي، نموا كبيرا في عدد السياح الدوليين، حيث حقق ارتفاعا بنسبة 290.5 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى أكثر من 278.8 ألف سائح. وجاءت الزيادة في أعداد زوار البلاد والارتفاع المتحقق بالدخل السياحي، نتيجة تخفيف الحكومة في الآونة الأخيرة على قيود السفر. وتتسلح الحكومة

مجموعة
شركات نوحاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

